جامعة الأزهر
كلية القرآن الكريم
للقراءات وعلومها بطنطا

اخْتِلَافُ مَرْجِعِ الضَّمِيرِ
وَأَثَـــرُهُ فِي تَنَوُّعِ الوَقْفِ وَالابْتِـــدَاء

إعداد

د/ هـادي حسين عبـد الله فـرج
أستاذ القراءات وعلومها المساعد
ووكيل كلية القرآن الكريم للدراسات العليا والبحوث
جامعة الأزهر

١٤٤٢هـ = ٢٠٢١م

اختلاف مرجع الضمير وأثره في تنوع الوقف والابتداء»

هادي حسين عبد الله فرج .

قسم القراءات وعلومها ـ كلية القرآن الكريم للقراءات وعلومها ـ جامعة الأزهر ـ طنطا ـ مصر.

Hadyfarag١٥٤٩.el@azhar.edu.eg

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى جمع وحصر المواضع التي يختلف فيها الوقف والابتداء باختلاف مرجع الضمير في القرآن الكريم، ثم دراسة هذه المواضع دراسة تفصيلية وعرضها حسب الترتيب المصحفي لسور القرآن الكريم، مع تمهيد مختصر للتعريف بالضمير والوقف والابتداء وأنواعهما .

وقد اتبعت في هذا البحث كلًّا من المنهج الاستقرائي المقترن بالمنهج الوصفي ثم التحليلي، حيث إن طبيعة البحث تقتضي استقراء المواضع التي يختلف فيها الوقف والابتداء باختلاف مرجع الضمير، ثم وصفها وتحليلها للوصول إلى تحديد نوع الوقف الراجح .

وقد أظهر البحث أن اختلاف مرجع الضمير له أثر كبير في تنوع الوقف والابتداء، وأن الكلام عن مرجع الضمير وأثره في اختلاف الوقف والابتداء متفرق في كتب الوقف والابتداء، والتفسير، والإعراب وغيرها، وكشف البحث أن قواعد عود الضمير لها أثر في ترجيح بعض الوقوف على بعض، وأن علامات الوقف الموجودة في معظم المصاحف تتوافق مع هذه القواعد غالبًا .

الكلمات الدلالية . اختلاف ـ مرجع ـ الضمير ـ تنوع ـ الوقف والابتداء.

Abstract:

Title: "Reference difference of conscience and its impact on the diversity of stopping and starting"

Hadi Hussein Abdullah Faraj

Department: Readings and its Sciences - College of the Noble Qur'an for Readings and its Sciences - Al-Azhar University - Tanta - Egypt

Email: Hadyfarag١٥٤٩.el@azhar.edu.eg

Abstract :

This research aims to collect and inventory places where stopping and starting varies depending on the conscience of a reference in the Koran, then these places study a detailed study and presented according to the scriptural arrangement of the Holy Qur'an, with a brief prelude to the definition of conscientious and stopping and starting and their types.

In this research, I followed the inductive approach associated with the descriptive and then analytical approach, as the nature of the research requires extrapolation of places where stopping and starting varies with reference to the conscience, then described and analyzed to determine the type of access to the stay more correct.

Research has shown that the difference in a reference conscience has a significant impact on the diversity of stopping and starting, and talk about the conscience of reference and its impact on different stopping and starting sporadically in the books of stopping and starting, interpretation, and expression, etc., and research revealed that the rules of promises of conscience have an impact on the likelihood of some stand on some And the stop signs found in most of the Qur'an often comply with these rules.

Keywords:Difference - reference - conscience - diversity - stopping and starting.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد ....

فإن الله تعالى اصطفى حملة كتابه من عباده فقال تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾ [فاطر : ٣٢]، وجعلهم من ذوي قربه ووداده، وحثهم على ترتيل القرآن الكريم وتجويده، ومعرفة وقوفه وابتداءاته، وفهم وتدبر آياته فقال تعالى : ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا ﴾ [المزمل: ٤]، وقال أيضًا : ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ [ص: ٢٩]، وقال أيضًا: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ [محمد: ٢٤] .

ومن أهم الأمور التي تساعد على فهم القرآن الكريم، وتدبر معانيه معرفة مرجع الضمير في الآيات القرآنية عمومًا، والمواضع التي يتنوع فيها الوقف والابتداء باختلاف مرجع الضمير خصوصًا، وهذه المواضع تحتاج إلى نظر دقيق وفهم عميق، فأردت في هذا البحث المتواضع أن أقوم بجمع الآيات التي اختلف العلماء في تحديد مرجع الضمير فيها وبيان أثر هذا الاختلاف في تنوع الوقف والابتداء وذلك تحت عنوان :«اختلاف مرجع الضمير وأثره في تنوع الوقف والابتداء» .

ومن الأسباب التي دعتني إلى الكتابة في هذا الموضوع ما يلي :

أولاً : لم يتعرض أحد ـ فيما أعلم ـ إلى ذكر أو جمع المواضع التي يتنوع فيها الوقف والابتداء باختلاف مرجع الضمير .

ثانيًا : أن الكلام في هذا الموضوع مبثوث ومتفرق في كتب الوقف والابتداء والتفسير ومعاني القرآن وإعرابه فأردت أن أجمع هذه المواضع في مرجع واحد حتى يسهل على الباحثين الرجوع إليه .

ثالثًا : أن الاختلاف في تحديد مرجع الضمير عند العلماء له أثر كبير في تنوع الوقف والابتداء، ومن ثمَّ اختيار علامة للوقف دون غيرها، أو جواز الوقف وعدم جوازه .

رابعًا : تحديد مرجع الضمير يحتاج إلى تدبر عميق وفهم دقيق ونظر في سابق الكلام ولاحقه .

خامسًا : محاولة الجمع بين قواعد عود الضمير والتوفيق بينها .

سادسًا : يكشف هذا الموضوع عن جانب من جوانب إعجاز القرآن الكريم حيث إنه مع اختلاف مرجع الضمير وتعدده إلا أن ذلك لا يؤدي إلى تعارض أو تناقض في نظم القرآن الكريم .

الدراسات السابقة :

بعد طول بحث وتنقيب واطلاع على قوائم الرسائل والبحوث للعديد من الجامعات ومراكز الدراسات الإسلامية وغيرها، وكذلك البحث على الشبكة العنكبوتية تبينت أن موضوع البحث لم يتناوله أو يفرده أحد بالبحث أو الدراسة، وإن كانت هناك بعض الدراسات حول الضمير عمومًا منها :

١ـ «مرجع الضمير في القرآن الكريم، مواضعه وأحكامه وأثره في المعنى والأسلوب»

د. محمد حسنين صبره، الناشر/ دار غريب للطباعة والنشر ٢٠٠١م .

٢- «**أحوال الضمير مع مفسره**» **بحث مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو العربي**، للطالبة/ زكية بنت فازع بن مبروك، كلية اللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى السعودية ٢٠٠٢م .

٣- «**الضمير المنفصل في النظم القرآني - دراسة بلاغية تطبيقية**» للباحث/ عوض بن حمود العطوي، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود ١٤١٦هـ .

٤- «**من أسباب اختلاف المفسرين المتعلقة بمرجع الضمير**» للدكتور/ صالح ناصر الناصر، بحث محكم ومنشور بمجلة الحكمة، في العدد الرابع والثلاثين، الصادر عن شهر المحرم ١٤٢٨هـ .

٥- «**عود الضمير وأثره في التفسير - دراسة لضمير الغائب** المعتمد على الهاء في حزب المفصل» رسالة دكتوراه للباحث/ عبد الحكيم بن عبد الله القاسم، كلية التربية، جامعة الملك سعود ١٤٣٠هـ.

إلى غير ذلك من الدراسات، وكما هو واضح أنها تختلف اختلافًا كليًّا عن هذا البحث : موضوع هذه الدراسة .

منهج البحث :

اتبعت في هذا البحث كلًا من المنهج الاستقرائي المقترن بالمنهج الوصفي ثم التحليلي، حيث إن طبيعة البحث تقتضي استقراء المواضع التي يختلف فيها الوقف والابتداء باختلاف مرجع الضمير، ثم وصفها وتحليلها للوصول إلى تحديد نوع الوقف الراجح .

خطوات البحث :

أولًا : جمع وحصر الآيات التي يختلف الوقف والابتداء فيها باختلاف مرجع الضمير من كتب الوقف والابتداء .

ثانيًا : ترتيب المواضع حسب الترتيب المصحفي لسور القرآن الكريم .

ثالثًا : كتابة الآية محل البحث بالرسم العثماني مع ذكر اسم السورة ورقم الآية .

رابعًا : عرض وبيان آراء العلماء في مرجع الضمير مع نسبتها إلى أصحابها ما أمكن .

خامسًا : توثيق أقوال العلماء من مصادرها من كتب الوقف والابتداء والتفسير والمعاني واللغة وغيرها .

سادسًا : ذكر الرأي الراجح في عود الضمير مع بيان أسباب الترجيح .

سابعًا : بيان ما يترتب على اختلاف مرجع الضمير من تنوع للوقف والابتداء مع بيان الرأي الراجح، ورمز الوقف الذي ينبغي أن يوضع في المصاحف .

خطة البحث :

اقتضت طبيعة البحث أن يتكون من **مقدمة وتمهيد وخاتمة** سبقها مطالب مرجع الضمير وهي **ثلاثة عشر مطلبا**.

المقدمة : تناولت فيها أهمية الموضوع، وأسباب الكتابة فيه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث وخطواته .

التمهيد: تناولت فيه تعريف الضمير والوقف والابتداء، وأنواع الوقف .

المطلب الأول : مرجع الضمير في قوله تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ ...﴾ وأثره في تنوع الوقف والابتداء .

المطلب الثاني : مرجع الضمير في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمۡ وَأَنتَ فِيهِمۡۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمۡ وَهُمۡ يَسۡتَغۡفِرُونَ ﴾ وأثره في تنوع الوقف والابتداء .

المطلب الثالث : مرجع الضمير في قوله تعالى : ﴿فَلَا تَظۡلِمُواْ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمۡ ﴾ وأثره في تنوع الوقف والابتداء .

المطلب الرابع : مرجع الضمير في قوله تعالى : ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ﴾ وأثره في تنوع الوقف والابتداء .

المطلب الخامس : مرجع الضمير في قوله تعالى : ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾ وأثره في تنوع الوقف والابتداء .

المطلب السادس : مرجع الضمير في قوله تعالى : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ وأثره في تنوع الوقف والابتداء .

المطلب السابع : مرجع الضمير في قوله تعالى : ﴿يَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ﴾ وأثره في تنوع الوقف والابتداء .

المطلب الثامن : مرجع الضمير في قوله تعالى : ﴿وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا﴾ وأثره في تنوع الوقف والابتداء .

المطلب التاسع : مرجع الضمير في قوله تعالى : ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ﴾ وأثره في تنوع الوقف والابتداء .

المطلب العاشر : مرجع الضمير في قوله تعالى : ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ وأثره في تنوع الوقف والابتداء .

المطلب الحادي عشر : مرجع الضمير في قوله تعالى : ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ﴾ وأثره في تنوع الوقف والابتداء .

المطلب الثاني عشر : مرجع الضمير في قوله تعالى : ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَٰمٌ﴾ وأثره في تنوع الوقف والابتداء .

المطلب الثالث عشر : مرجع الضمير في قوله تعالى : ﴿لِّتُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ وأثره في تنوع الوقف والابتداء .

الخاتمة : وتتضمن أهم نتائج البحث وتوصياته .

ثم ذيلت البحث بالفهارس العلمية التي تخدم البحث كفهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات .

والله أسأل أن يتقبل مني هذا العمل ويجعله خالصًا لوجهه الكريم إنه نعم المولى ونعم النصير .

تمهيد
تعريف الضمير والوقف والابتداء

أولاً : تعريف الضمير :

الضمير لغة : يدور معنى الضمير في اللغة حول: الهزال والخفاء.

ويدل على ذلك قول الخليل بن أحمد : «الضُمْر: من الهزال ولحوق البطن» (١) .

وقول ابن فارس : الضاد والميم والراء أصلان صحيحان : أحدهما يدل على دقة في الشيء، والآخر يدل على غيبة وتستر ...، ومنه أَضْمرتُ في ضميري شيئًا؛ لأنه يغيِّبه في قلبه وصدره» (٢) .

وعلل ابن هشام سبب تسميته بالضمير بقوله : «وإنما سمي مضمرًا من قولهم : أضمرت الشيء، إذا سترته وأخفيته، ومنه قولهم : «أضمرت الشيء في نفسي» ومنه الضمور وهو الهزال؛ لأنه في الغالب قليل الحروف، ثم تلك الحروف الموضوعة له غالبها مهموسة ـ وهي التاء والكاف والهاء، والهمس : هو الصوت الخفي» (٣) .

الضمير اصطلاحًا :

عرفه ابن الحاجب بقوله : هو ما وضع لمتكلم أو مخاطب، أو غائب تقدم ذكره، معنى، أو لفظًا، أو حكمًا» (٤) .

وفي (المعجم الوسيط) : «ما دل على متكلم كـ«أنا»، أو مخاطب كـ«أنت»، أو غائب كـ«هو»، والجمع ضمائر» (١) .

---

(١) «العين» (٧/ ٤١)، مادة [ض.م.ر] .
(٢) «معجم مقاييس اللغة» (٣/ ٣٧١) [ض. م. ر] .
(٣) «شرح شذور الذهب» لابن هشام (١/ ١٦٨) .
(٤) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (٢/ ٥٢١) .

ثانيا : تعريف الوقف والابتداء

الوقف لغة : تدور مادة [و . ق . ف] في اللغة حول المنع والحبس [٢] .

واصطلاحًا : تعددت تعريفات العلماء للوقف، وسأقتصر على تعريف الإمام المحقق ابن الجزري؛ لأنه من وجهة نظري أدق تعريفات الوقف، ولكون التعريفات الأخرى لم تخل من رد أو اعتراض .

يقول ابن الجزري : «الوقف هو قطع الصوت على الكلمة زمنًا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة، إما بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله، لا بنية الإعراض» [٣] .

والعلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للوقف واضحة، فالقارئ حين يقف على الكلمة القرآنية فإنه يمنع ويحبس صوته عليها، وكذلك يقطع الكلمة ويمنعها عن الاتصال بالكلمة التي تليها .

الابتداء لغة : ضد الوقف، يقال : بدأت بالشيء بدءًا : ابتدأت به، وبدأت الشيء : فعلته ابتداء [٤] .

واصطلاحًا : هو استئناف القراءة بعد قطع أو وقف [١] .

---

(١) «المعجم الوسيط» ص(٥٤٤) [ض. م. ر] .

(٢) « المصباح المنير » لأحمد بن محمد بن علي الفيومي : (٦٦٩) [و . ق . ف]، « مجمل اللغة » لأبي الحسن أحمد ابن فارس : (٤/ ٩٣٤) تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، ط٢: مؤسسة الرسالة: ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

(٣) « النشر في القراءات العشر » للإمام محمد بن محمد بن الجزري (١/ ١٨٩) ط . دار الكتب العلمية، ط . أولىٰ، (١٤١٨ هـ = ١٩٩٨م) .

(٤) « الصحاح : تاج اللغة وصحاح العربية » إسماعيل بن حماد الجوهري : (١/ ٣٥) [ب . د . أ] تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار، ط دار العلم للملايين ـ بيروت (١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م)، ط الرابعة .

والعلاقة واضحة هنا أيضًا بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للابتداء فكل منهما يدل على بداية فعل الشيء وأوليته .

وبعد عرض تعريف موجز لكل من الوقف والابتداء على حدة، نعرف بهما كعلم أو كمصطلح، ويطالعنا في ذلك تعريف للإمام الزركشي بقوله : هو فن جليل يعرف به كيفية أداء القراءة بالوقف على المواضع التي نص عليها القراء والعلماء لإتمام المعاني، والابتداء بمواضع محددة لا تختل فيها المعاني [٢] .

أقسام الوقف والابتداء

اصطلح العلماء على أن للوقف الاختياري عدة أقسام، لكنهم اختلفوا في عددها وتسميتها، ولسنا بصدد ذكر كل هذه الأعداد والتسميات . وإنما نقف على أشهرها وهو سبعة أقسام : اللازم ـ التام ـ الكافي ـ الحسن ـ الجائز ـ القبيح ـ المعانقة .

الوقف اللازم : هو ما لو وصل طرفاه لأوهم معنى غير المراد، أو هو الوقف على كلمة لو وصلت بما بعدها لأوهم وصلها غير المراد [٣] .

الوقف التام : هو الذي يحسن القطع عليه والابتداء بما بعده؛ لأنه لا يتعلق بشيء مما بعده منفصلًا عنه لفظًا ومعنًى .

---

(١) « الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنىٰ في القرآن الكريم » د . عبد الكريم صالح : (١٩)، ط دار السلام .

(٢) « البرهان في علوم القرآن » للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي : (١/ ٣٤٢) بتصرف . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية ط الأولىٰ (١٣٧٦هـ- ١٩٥٧م) .

(٣) « الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنىٰ » د. عبد الكريم صالح : (٧٠) .

وبعبارة أخرى : هو الوقف على ما تم معناه، ولم يتعلق بما بعده لا لفظًا ولا معنى [١] .

والمراد **بالتعلق اللفظي** : التعلق من جهة الإعراب، والمعنوي : أن يتعلق المتأخر بالمتقدم من حيث المعنى لا الإعراب [٢] .

الوقف الكافي : هو الذي يحسن القطع عليه ويحسن الابتداء بما بعده، غير أن الذي بعده يتعلق به معنًى لا لفظًا .

أو هو : الوقف على كلمة لم يتعلق ما بعدها بها ولا بما قبلها من حيث اللفظ، ويتعلق بها أو بما قبلها من حيث المعنى، فهو منقطع لفظًا، متصل معنًى [٣] .

الوقف الحسن : هو الذي يحسن الوقف عليه ـ لأنه كلام مفيد ـ ولا يحسن الابتداء بما بعده؛ لتعلقه به لفظًا ومعنًى، أو هو الذي لا يحتاج إلى ما بعده ـ لأنه مفهوم دونه ـ ويحتاج ما بعده إليه [٤] .

الوقف الجائز : هو ما يجوز فيه الفصل والوصل لتجاذب الموجبين من الطرفين .

وبيان ذلك : هو الوقف على كلمة تعلق ما بعدها بها، أو بما قبلها تعلقًا معنويًا، وتعلق بها أو بما قبلها تعلقًا لفظيًّا على سبيل الجواز . بمعنى : أن الجملة التي تلي الكلمة الموقوف عليها فيها وجهان من

---

(١) السابق : (١٤٤)، « المكتفىٰ » : (١٤٣)، « نهاية القول المفيد » : (١٥٩) .

(٢) « الوقف والابتداء » د/ عبد الكريم : (١٤٥) .

(٣) السابق : (١٧١)، « المكتفىٰ » : (١٤٣)، « النشر » : (١/ ١٧٨) .

(٤) « المكتفىٰ » : (١٤٥)، « لطائف الإشارات » (١/ ٢٥٢)، « منار الهدىٰ » : (١١)، « الوقف والابتداء » د. عبد الكريم : (٢٠٧- ٢٠٨) .

الإعراب، ولكن لم يترجح أحد الوجهين على الآخر، بل كانا متساويين، فالوقف آنذاك يسمى « وقفًا جائزًا » [1] .

الوقف القبيح : هو الوقف على الكلام الذي لا يفهم منه معنى لشدة تعلقه بما بعده لفظًا ومعنى، أو هو ما يوهم الوقف عليه أو الابتداء وصفًا لا يليق به تعالى، أو يُفْهِم معنى غير ما أراد الله تعالى [2] .

وقف المعانقة : هو أن يجتمع وقفان في محل واحد يصح الوقف على كل واحد منهما، لكن إذا وقف على أحدهما امتنع الوقف على الآخر؛ لئلا يختل المعنى، ويسمى أيضًا وقف المراقبة [3] .

وأما **الابتداء** فلا يكون إلا اختياريًّا؛ لأنه ليس كالوقف تدعو إليه ضرورة، فلا يجوز إلا بمستقل المعنى، موف بالمقصود وهو في أقسامه كأقسام الوقف ويتفاوت تمامًا وكفاية وحسنًا وقبحًا بحسب التمام وعدمه [4] .

(١) « الوقف والابتداء » د/ عبد الكريم : (٢٢١- ٢٢٢) .
(٢) « نهاية القول المفيد » : (١٧٠- ١٧٢) .
(٣) السابق، « النشر » (١/ ١٨٧)، « الوقف والابتداء » د. عبد الكريم صالح : (٢٤٥) .
(٤) « النشر » : (١/ ١٨١) .

المطلب الأول

قوله تعالىٰ : ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ﴾ [آل عمران : ٧]

ورد عن الإمام نافع الوقف علىٰ قوله تعالىٰ :﴿ مِنْهُ ﴾ ووسمه بالتام [١] .

ووجهه : «أنه جعل الهاء التي في قوله ﴿ مِنْهُ ﴾ كناية عن الله ـ عز وجل ـ أي : هو الذي أنزل عليك الكتاب من عنده، فيكون ﴿ مِنْهُ ﴾ بمعنىٰ من عنده، ثم يبتدئ بقوله : ﴿ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ ﴾ بمعنىٰ : هو آيات محكمات يعني الكتاب» [٢] .

وهو وقف عند الهبطي [٣]، ووضعوا له علامة في مصاحف المغاربة .

والجمهور علىٰ عدم الوقف عليه وهو الراجح لما يلي :

١- أنه لا يجوز الابتداء بالنكرة [٤]، وإن قدر أصحاب الوجه الأول الضمير هو فإن ما لا يحتاج إلىٰ تقدير أولىٰ مما يحتاج إلىٰ تقدير .

٢- عود الضمير في ﴿ مِنْهُ ﴾ علىٰ أقرب مذكور وهو ﴿ٱلْكِتَٰبِ﴾ [٥] .

٣- أن جملة ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ ﴾ في موضع النصب علىٰ الحال من ﴿ٱلْكِتَٰبِ﴾ أي : أنزله عليك ثابتًا منه آيات [٦]، ولا يفصل بين الحال وصاحبها كما قرر علماء الوقف والابتداء .

٤- أنه لم يوضع علامة وقف علىٰ قوله تعالىٰ ﴿مِنْهُ ﴾ في معظم المصاحف وخاصة مصحف الأزهر ومصحف المدينة .

---

(١) «القطع والائتناف» ص(١١٧)، «الاقتداء» (١/ ٤٥١)، «منهار الهدىٰ» ص(١٥٤) .

(٢) «الاقتداء» (١/ ٤٥١)، «منار الهدىٰ» ص(١٥٤) .

(٣) «تقييد الوقف» ص(٢٠٦٥) .

(٤) «القطع والائتناف» ص(١١٧) .

(٥) «الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد» (٢/ ١٠) .

(٦) المصدر السابق .

المطلب الثاني

قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿٣٣﴾ ﴾[الأنفال]

اختلف العلماء في عود الضمير في قوله تعالىٰ : ﴿لِيُعَذِّبَهُمْ﴾، وقوله : ﴿ مُعَذِّبَهُمْ ﴾ وذلك علىٰ ثلاثة أقوال :

القول الأول : أن الضمير في قوله تعالىٰ : ﴿لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ للكفار، وفي قوله تعالىٰ : ﴿مُعَذِّبَهُمْ ﴾ للمؤمنين، وهو قول الضحاك وعطية وابن عباس في بعض الراويات عنه [(١)] .

والمعنىٰ علىٰ ذلك : وما كان الله ليعذب الكفار وأنت فيهم، وما كان الله معذب المؤمنين وهم يستغفرون [(٢)] .

وقد اعترض ابن عطية علىٰ هذا الوجه بقوله : «ويدفع في صدر هذا القول أن المؤمنين الذين رد الضمير عليهم لم يجر لهم ذكر» [(٣)] .

لكن يرد عليه أن هناك قرينة تدل علىٰ ذلك وهي قوله تعالىٰ : ﴿يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ فإنه لا يستغفر الله إلا المسلمون [(٤)] .

وعلىٰ هذا الوجه يوقف علىٰ قوله تعالىٰ : ﴿وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾ [(٥)]، ليفرق بينهما [(١)] .

---

(١) ينظر : «الاقتداء» (١/ ٧٤٢)، «الهداية» لمكي (٤/ ٢٨١٣) .

(٢) ينظر : «إيضاح الوقف والابتداء» (٢/ ٦٨٥)، «المرشد» للعماني» (١/ ١٧٤) .

(٣) «المحرر الوجيز» (٢/ ٥٢١) .

(٤) ينظر : «التحرير والتنوير» (٩/ ٣٣٤) .

(٥) «المرشد» للعماني» (١/ ١٧٤) .

وهو وقف تام عند ابن الأنباري، وكاف عند القسطلاني والنكزاوي في أحد وجهيه، وحسن عند النحاس والأشموني، والنكزاوي في وجهه الآخر [٢].

القول الثاني: أن الضمير فيهما يعود علىٰ الكفار، وهو قول أبي زيد والسُّدِّي وقتادة ومروي عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [٣].

والمعنىٰ: وما كان الله ليعذب هؤلاء المشركين ما دمت فيهم وما داموا يستغفرون [٤].

ويؤيد هذا القول أنه موافق للسياق قبله وبعده، فقبله قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٢﴾﴾ [الأنفال]، والحديث فيه عن الكفار، وبعده قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ... ﴿٣٤﴾﴾ [الأنفال]، والحديث فيه أيضًا عن الكفار، فَجَرىٰ الكلام علىٰ نسق واحد أولىٰ، وكذلك عملًا بقاعدة توحيد الضمائر أولىٰ من تفكيكها.

وقد يعترض علىٰ ذلك بأنه لا يستغفر الله إلا المسلمون [٥].

---

(١) ينظر: «منار الهدىٰ» (١/ ٢٩٢).

(٢) ينظر: «إيضاح الوقف والابتداء» (٢/ ٦٨٥)، «لطائف الإشارات» (٥/ ٢٢٩١)، «الاقتداء» (١/ ٧٤٢)، «القطع والائتناف» ص(٢٧٥)، «منار الهدىٰ» (١/ ٢٩٢).

(٣) ينظر: «الهداية» لمكي» (٤/ ٢٨١٣)، «الاقتداء» (١/ ٧٤٢)، «الدر المصون» (٥/ ٥٩٨).

(٤) ينظر: «تفسير الثعلبي» (٤/ ٣٥٢).

(٥) ينظر: «التحرير والتنوير» (٩/ ٣٣٤).

لكن يرد عليه بأنه في قوله تعالىٰ : ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ عدة وجوه :

الأول : وما كان الله معذب هؤلاء الكفار وفيهم مؤمنون يستغفرون، فاللفظ وإن كان عامًّا إلا أن المراد بعضهم .

الثاني : وما كان الله معذب هؤلاء الكفار، وفي علم الله أنه يكون لهم أولاد يؤمنون بالله ويستغفرونه، فوصفوا بصفة أولادهم وذراريهم .

الثالث : ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ أي : لو استغفروا لم يعذبوا، فكان المطلوب من ذكر هذا الكلام استدعاء الاستغفار فيهم .

أي : لو اشتغلوا بالاستغفار لما عذبهم الله، ولهذا ذهب بعضهم إلىٰ أن الاستغفار هنا بمعنىٰ الإسلام [(١)] .

والمعنى : وما كان الله معذب الكفار إذا كانوا مسلمين أي إن أسلموا لم يعذبهم [(٢)] .

وعلىٰ ذلك فلا يوقف علىٰ قوله تعالىٰ : ﴿وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ لأن الكلام كله متصل بالكافرين [(٣)]، وهو وقف كاف عند الداني [(٤)]، ومطلق عند السجاوندي [(٥)] .

---

(١) ينظر : «تفسير الرازي» (١٥/ ٤٧٩-٤٨٠) .

(٢) «المرشد» للعماني» (١/ ١٧٤) .

(٣) «الاقتداء» (١/ ٧٤٢)، «إيضاح الوقف والابتداء» (٢/ ٦٨٤)، «القطع والائتناف» ص(٢٧٥)، «منار الهدىٰ» (١/ ٢٩٢)، «لطائف الإشارات» (٥/ ٢٢٩٢) .

(٤) «المكتفىٰ» ص(٨٣) .

(٥) «علل الوقوف» (٢/ ٥٣٦)، والمراد بالمطلق : الجائز .

القول الثالث : أن الضميرين للمؤمنين في قوله تعالىٰ : ﴿لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ وقوله : ﴿مُعَذِّبَهُمْ﴾ ولم يذكر ذلك القول إلا ابن الجوزي وعزاه لأبي سليمان الدمشقي .

والمعنىٰ : وما كان الله ليعذب المؤمنين بضرب من العذاب الذي أهلك به من قبلهم وأنت حي [(١)]، وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون .

وعلىٰ ذلك فلا يوقف علىٰ قوله تعالىٰ : ﴿وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ لاتصال الكلام واتحاد الضمائر .

وبعد عرض أقوال العلماء في مرجع الضمير في ﴿لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ و﴿مُعَذِّبَهُمْ﴾، وما يترتب علىٰ ذلك من اختلاف في الوقف يرىٰ الباحث أن لكل رأي أدلته وحجته، ولا يمكن ترجيح رأي علىٰ آخر، فأرىٰ أن توضع علىٰ قوله تعالىٰ : ﴿وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ علامة : «ج» التي تعنىٰ جواز الوقف جوازًا مستوىٰ الطرفين .

وهو الذي أخذ به الإمام السجاوندي وعليه العمل في المصحف المصري ومصحف المدينة وكذلك المصحف المغربي - والله أعلم - .

(١) «زاد الميسر» (٢/ ٢٠٦) .

المطلب الثالث

قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ ۚ فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ ...﴿٣٦﴾ ﴾ [التوبة]

اختلف العلماء في عود الضمير في قوله تعالىٰ : ﴿فِيهِنَّ﴾ علىٰ قولين :

الأول : أن الضمير يعود علىٰ الاثنىٰ عشر شهرًا، وهو قول ابن عباس، ومقاتل بن حبان والضحاك [(١)] .

واستدلوا بقول سيدنا عبد الله بن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في معنىٰ قوله تعالىٰ : ﴿فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ﴾ قال : في كُلهن، ثم خصَّ من ذلك أربعة أشهر فجعلهن حرُمًا، وعظَّم حرماتهن، وجعل الذنب فيهن أعظم والعمل الصالح والأجر أعظم [(٢)] .

وعلىٰ ذلك يكون المعنىٰ : لا تجعلوا حرامها حلالًا، ولا حلالها حرامًا، كفعل أهل النسيء [(٣)] . أو فلا تظلموا أنفسكم بمعاصي الله تعالىٰ في الشهور الاثنىٰ عشر كلها [(٤)] .

وعلىٰ ذلك يوقف علىٰ قوله تعالىٰ : ﴿ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾ وهو مذهب يعقوب، وهو وقف كاف عند أبي حاتم [(٥)]، والداني [(١)]، والنكزاوي [(٢)]، وحسن عند الأشموني [(٣)] .

---

(١) ينظر : «القطع والائتناف» ص(٢٨٦) .

(٢) ينظر : «جامع البيان» للطبري (١١/ ٤٤٤)، «الاقتداء للنكزاوي» (١/ ٦٧٥) .

(٣) «زاد الميسر» (٢/ ٢٥٧) .

(٤) ينظر : «النكت والعيون» (٢/ ٣٦٠) .

(٥) «القطع والائتناف» ص(٢٨٦) .

الثاني : أن الضمير يعود علىٰ الأربعة الحرم، وهو قول قتادة والفراء [٤]، واختاره الإمام الطبري [٥] .

واستدلوا علىٰ ذلك بما يلي :

١- أن العرب تقول لما بين الثلاثة إلىٰ العشرة : لثلاث ليالٍ خَلَون، وأيام خلون، فإذا جُزتَ العشرة قالوا : خلت ومضت، ويقولون لما بين الثلاثة إلىٰ العشرة : هن، وهؤلاء، فإذا جزت العشرة قالوا : هي، وهذه، إرادة أن تُعرف سمة القليل من الكثير .

وقال ابن الأنباري : العرب تعيد الهاء والنون علىٰ القليل من العدد، والهاء والألف علىٰ الكثير منه، والقلة : ما بين الثلاثة إلىٰ العشرة ، والكثرة ما جاوز العشرة، يقولون : وجهت إليك أكبشًا فاذبحهن، وكباشًا فاذبحها، فلهذا قال : ﴿مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ وقال : ﴿فَلَا تَظْلِمُواْ فِيهِنَّ﴾ لأنه يعني بقوله تعالىٰ : ﴿فِيهِنَّ﴾ الأربعة [٦] .

وقال النحاس : والذي قاله -أي الطبري- حسن؛ لأنها اللغة الفصيحة[٧] .

٢- أن الأربعة الحرم هي أقرب مذكور فالأولىٰ عود الضمير إليها .

وعلىٰ عود الضمير في ﴿فِيهِنَّ﴾ إلىٰ الأربعة يُخَرّج معنىٰ الظلم فيهن علىٰ أربعة أقوال :

---

(١) «المكتفىٰ» ص(٨٦) .

(٢) «الاقتداء» (١/ ٧٦٥) .

(٣) «منار الهدىٰ» (١/ ٣٠٦) .

(٤) «زاد الميسر» (٢/ ٢٥٧)، «معاني القرآني» للفراء (١/ ٤٣٥) .

(٥) «جامع البيان» (١١/ ٤٤٤) .

(٦) «زاد الميسر» (٢/ ٢٥٧) .

(٧) «القطع والائتناف» ص(٢٨٧) .

أ- أنه المعاصي، فتكون فائدة تخصيص النهي عنه بهذه الأشهر، أن شأن المعاصي يعظم فيها أشد من تعظيمه في غيرها، وذلك لفضلها علىٰ ما سواها وقد جاء ذلك في أمثلة كثيرة في القرآن الكريم منها : ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ ﴾ [البقرة : ٩٨]، فإن جبريل ومكال قد دخلا في جملة الملائكة إلا أن العطف هنا لفضلهما . وهذا قول الأكثرين .

ب – أن المراد بالظلم فيهن فعلُ النسيء، وهو تحليل شهر محرم، وتحريم شهر حلال، وهو قول ابن إسحاق .

ج – أن الظلم هنا هو البداية بالقتال فيهن، والمعنىٰ : فلا تظلموا أنفسكم بالقتال فيهن إلا أن تُبدؤوا بالقتال وهو قول مقاتل .

د – أن الظلم هو ترك القتال فيهن، فيكون المعنىٰ : فلا تظلموا فيهن أنفسكم بترك المحاربة لعدوكم وهو قول ابن بحر .

والسر في أن الله تعالىٰ عظَّم بعض الشهور علىٰ بعض؛ ليكون الكَفُّ عن الهوىٰ فيها ذريعة إلىٰ استدامة الكف في غيرها تدريجًا للنفس إلىٰ فراق مألوفها المكروه شرعًا [١] .

وعلىٰ عود الضمير في ﴿فِيهِنَّ﴾ علىٰ الأشهر الأربعة الحرم فقط، يكون الوقف علىٰ قوله تعالىٰ : ﴿فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ﴾ كافيًا وهو قول نافع والأخفش [٢]، والداني [٣]، والعماني [٤]، وحسنه ابن الأنباري [٥] .

---

(١) ينظر : «زاد الميسر» (٢/ ٢٥٧) بتصرف يسير .
(٢) «القطع والائتناف» ص(٢٨٦) .
(٣) «المكتفىٰ» ص(٨٦) .
(٤) «المرشد» (٢/ ١٩١) .
(٥) «إيضاح الوقف والابتداء» (٢/ ٦٩٢) .

وبعد عرض أقوال العلماء في اختلاف عود الضمير والوقف والابتداء يتبين لنا أن الرأي الثاني القائل بعود الضمير في ﴿فِيهِنَّ﴾ علىٰ الأشهر الحرم فقط وإن كان هو الأقوىٰ في الحجة إلا أنني أرىٰ أنه يجوز الوقف علىٰ كل من قوله تعالىٰ : ﴿ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾، وقوله : ﴿فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ﴾ وأن عود الضمير لا يمنع الوقف علىٰ ما قبله وذلك لما يلي :

١- أن الإمام الداني جعل الوقف علىٰ كل منهما كافيًا .

٢- كذلك الإمام النكزاوي والأشموني وأكدا أن عود الضمير لا يمنع الوقف علىٰ ما قبله .

٣- وضع علامة وقف علىٰ كلا الموضعين في مصاحف المغاربة [(١)] .

٤- وضع علامة الوقف «ج» التي تعني الوقف الجائز جوازًا مستوىٰ الطرفين في المصحف المصري ومصحف المدينة. والله أعلم .

(١) «تقييد وقف القرآن» ص(٢٢٦) .

المطلب الرابع

قوله تعالىٰ : ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٤٠﴾﴾ [التوبة]

اختلف العلماء في مرجع الضمير في ﴿عَلَيْهِ﴾ من قوله تعالىٰ : ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ﴾ علىٰ ثلاثة أقوال :

القول الأول : أن الضمير يرجع إلىٰ سيدنا أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو قول سيدنا علي ابن أبي طالب، وابن عباس، وحبيب بن أبي ثابت [(١)] .

واستدلوا علىٰ ذلك بما يلي :

١- ما روي عن سيدنا سعيد بن جبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قوله عز وجل ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ﴾ قال : علىٰ أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [(٢)] .

٢- وكذلك ما أخرجه البيهقي وابن عساكر عن سيدنا عبد الله بن عباس قال : فأنزل الله سكينته عليه، قال علىٰ أبي بكر؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم تزل السكينة معه [(٣)] .

٣- أن أقرب مذكور في الآية هو سيدنا أبو بكر المشار إليه بصاحبه فالأولىٰ عود الضمير إليه .

٤- أن الحزن والخوف كانا حاصلين لسيدنا أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لا للرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان آمنًا ساكن

---

(١) «زاد الميسر» (٢/ ٢٦١) .

(٢) ينظر : «المكتفىٰ» ص(٨٧) .

(٣) «دلائل النبوة» (٢/ ٤٨٢)، «تاريخ ابن عساكر» (٣/ ٨٨) .

القلب بما وعده الله أن ينصره علىٰ قريش، فلما قال لأبي بكر لا تحزن صار آمنًا، فصَرْفُ السكينة إلىٰ أبي بكر ليصير ذلك سببًا لزوال خوفه، أولىٰ من صَرْفِها إلىٰ الرسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مع أنه قبل ذلك ساكن القلب قوي النفس .

٥- لو كان المراد إنزال السكينة علىٰ الرسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لوجب أن يقال : إن الرسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ كان قبل ذلك خائفًا، ولو كان الأمر كذلك لما أمكنه أن يقول لأبي بكر لا تحزن إن الله معنا فمن كان خائفًا كيف يمكنه أن يُزيل الخوف عن قلب غيره ؟ (١) .

وقال ابن العربي مرجحًا عود الضمير علىٰ سيدنا أبي بكر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ : قال علماؤنا : وهو الأقوىٰ؛ لأن الصديق خاف علىٰ النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ من القوم، فأنزل الله سكينته؛ ليأمن علىٰ النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فسكن جأشه، وذهب روْعُه، وحصل له الأمن» (٢) .

وعلىٰ هذا يوقف علىٰ قوله تعالىٰ : ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ﴾وقد اختار الوقف عليه الداني والنكزاوي والقسطلاني والأشموني، وجعلوه وقفًا كافيًا (٣)، لأن الكلام بعده عن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ .

وقال الجعبري : ﴿عَلَيْهِ﴾ تام، وعلىٰ جعل هاء ﴿عَلَيْهِ﴾ لأبي بكر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أتم (٤) .

---

(١) ينظر : «تفسير الرازي» (١٦/ ٥٢) .

(٢) «أحكام القرآن» لابن العربي (٢/ ٥١٣)، (تفسير القرطبي (٨/ ١٤٨) .

(٣) «المكتفىٰ» ص(٨٦) «الاقتداء» (١١/ ٢٦٧)، «لطائف الإشارات» (٥/ ٢٣٥٢)، «منار الهدىٰ» (١/ ٣٠٧) .

(٤) «وصف الاهتداء» ص(٢٨٥) .

القول الثاني : أن الضمير يرجع إلىٰ الرسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وهو قول مقاتل [(١)]، وعزاه أبو حيان إلىٰ الجمهور [(٢)]، وقال ابن كثير وهو أشهر القولين [(٣)].

واستدلوا علىٰ ذلك بما يلي :

١- لئلا يلزم من عود الضمير علىٰ سيدنا أبي بكر رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ تفكيك الضمائر [(٤)].

وذلك لأن الضمائر قبله في ﴿نَنصُرُوهُ﴾، ﴿نَصَرَهُ﴾، ﴿أَخۡرَجَهُ﴾، ﴿لِصَٰحِبِهِۦ﴾ وبعده ﴿وَأَيَّدَهُۥ﴾ كلها للرسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فسياق الكلام يؤيد عود الضمير علىٰ النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ.

٢- وقال الآلوسي : "قال بعض الأكابر : أنزلت السكينة عليه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ لتسكين قلب الصديق رضي الله تعالىٰ عنه، وإذهاب الحزن عنه بطريق الانعكاس والإشراق، ولو أنزلت علىٰ الصديق بغير واسطة لذاب لها ولعظمها فكأنه قيل : أنزل سكينة صاحبه عليه "[(٥)].

٣- لا يلزم أن يكون نزول السكينة عقب قوله : ﴿لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ بل إن قوله ذلك هو من آثار سكينة اله التي أنزلت عليه، وتلك السكينة هي مظهر من مظاهر نصر الله إياه، فيكون تقدير الكلام : فقد نصره الله فأنزل السكينة عليه وأيده بجنود حين

---

(١) «زاد الميسر» (٢/ ٦٦١).
(٢) «البحر المحيط» (٥/ ٤٢٢).
(٣) «تفسير ابن كثير» (٤/ ١٥٥).
(٤) «تفسير الآلوسي» (٥/ ٢٩١).
(٥) السابق (٥/ ٢٩٦-٢٩٧).

أخرجه الذين كفروا، وحين كان في الغار، وحسن قال لصاحبه : ﴿ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾ (١) .

وقد اختلف العلماء في الوقف علىٰ قوله : ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ ﴾ علىٰ عود الضمير إلىٰ الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال الداني والنكزاوي والأشموني : «إن جعلت الهاء للنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يكف الوقف عليه (٢)، وجعله الجعبري وقفًا تامًا (٣)، وقال القسطلاني : ناقصًا علىٰ جعله للرسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ (٤) .

القول الثالث : أن الضمير عائد عليهما ـ أي النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وسيدنا أبي بكر الصديق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وأفرده لتلازمهما، والتقدير : فأنزل الله سكينته عليهما، فاكتفىٰ بإعادة الذكر علىٰ أحدهما من إعادته عليهما، كقوله تعالىٰ : ﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ ﴾ [التوبة : ٦٢] (٥) .

ويؤيده أن في مصحف السيدة حفصة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا : «فأنزل الله سكينته عليهما وأيدهما» (٦)، وهذا الرأي أقل الثلاثة شهرة، ولم يذكره جمهور العلماء . وعلىٰ هذا القول فلا وقف علىٰ قوله : ﴿عَلَيْهِ ﴾ لشدة التعلق .

وبعد عرض أقوال العلماء في مرجع الضمير في ﴿عَلَيْهِ ﴾، واختلافهم في الوقف وعدمه أو نوعه واستبعاد الرأي الأخير لعدم شهرته وعدم ذكره

---

(١) «تفسير الآلوسي» (٥/ ٢٩١) .

(٢) «المكتفىٰ» ص(٨٦) «الاقتداء» (١/ ٢٦٧)، «منار الهدىٰ» (١/ ٣٠٧)، ولم يذكره النحاس، وابن الأنباري، والغزال، والعماني .

(٣) «وصف الاهتداء» ص(٢٨٥) .

(٤) «لطائف الإشارات» (٥/ ٢٣٥٢) .

(٥) «زاد الميسر» (٢/ ٢٦١)، ونسبه إلىٰ ابن الأنباري .

(٦) «البحر المحيط» (٥/ ٤٢٢) .

عند كثير من علماء التفسير والوقف والابتداء يتبين أن لكل من الرأيين الأول والثاني وجاهته وأدلته لذا أرىٰ أنه يجوز الوقف والوصل علىٰ كلمة ﴿عَلَيۡهِ﴾ جمعًا بين الرأيين وأن توضع علامة «ج» في المصحف الشريف إشارة إلىٰ جواز الأمريين فلا يترك الوقف عليه بالكلية كما في المصحف المصري ومصحف المدينة والمصحف العراقي، ولا يجب الوقف عليه كما في المصحف الليبي [1] .

وذلك لأن الوقف إشارة وبيان لعود الضمير علىٰ سيدنا أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والوصل إشارة إلىٰ عود الضمير إلىٰ سيدنا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وللتعلق اللفظي، وقد سمىٰ البعض الوقف علىٰ ﴿عَلَيۡهِ﴾ بوقف البيان وهو الوقف علىٰ كلمة لها تعلق لفظي بما بعدها؛ للإشارة إلىٰ معنىٰ معتبر قد لا يفهم إلا بالوقف، ثم الاستئناف بما بعدها [2] .

(١) «تقييد الوقف الهبطي» ص(٢٢٦) .
(٢) «وقف البيان في القرآن الكريم» ص(٢٠١) .

المطلب الخامس

قوله تعالىٰ : ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا .... ﴿٢﴾ ﴾ [الرعد]

اختلف العلماء في مرجع الضمير في ﴿ تَرَوْنَهَا ﴾ علىٰ قولين :

الأول : أنه عائد علىٰ ﴿ عَمَدٍ ﴾ وهو أقرب مذكور، وجملة ﴿ تَرَوْنَهَا ﴾ صفة لـ﴿ عَمَدٍ ﴾ والتقدير : بغير عمد مرئية، وهو قول ابن عباس : إنها بعمد ولكن لا ترونها .

وعلىٰ ذلك فالوقف علىٰ قوله تعالىٰ ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ كاف ثم يبتدئ ﴿ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ﴾ أي : ترونها بلا عمد [(١)]، وحسنه ابن الأنباري [(٢)]، ويرجح كونها صفة لـ﴿ عَمَدٍ ﴾ قراءة أبي «ترونه» مراعاة للفظ ﴿ عَمَدٍ ﴾ لأنه اسم جمع [(٣)] .

الثاني : أن الضمير عائد علىٰ ﴿ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ وفي جملة ﴿ تَرَوْنَهَا ﴾ وجهان :

أ : أنها مستأنفة، أي ترونها كذلك، أو وأنتم ترونها، وعليه فالوقف علىٰ قوله : ﴿ بِغَيْرِ عَمَدٍ ﴾ تام، ويتعين علىٰ ذلك أن لا عمد لها ألبته، بمعنىٰ : أنه ليس لها عمد تُرىٰ ولا عمد لا تُرىٰ، وهو قول قتادة والحسن وغيرهما [(٤)] .

---

(١) ينظر : «القطع والائتناف» ص(٣٣٨)، «المكتفىٰ» ص(١٠٧)، «الاقتداء في الوقف والابتداء» (١/ ٨٩٦-٨٩٧)، «منار الهدىٰ» ص(٣٧٥)، «الدر المصون» (٧/ ٨) .

(٢) ينظر : «إيضاح الوقف والابتداء» (٢/ ٧٣٠) .

(٣) ينظر : «تفسير الزمخشري» (٢/ ٥١٢)، «الدر المصون» (٧/ ٨) .

(٤) ينظر : «القطع والائتناف» ص(٥٣٩)، «علل الوقوف» (١/ ٦١٢)، «منار الهدىٰ» ص(٣٧٥) .

وجعل السجاوندي الوقف علىٰ ﴿بِغَيْرِ عَمَدٍ﴾ لازمًا؛ لكون العمد نكرة، فيتوهم أن الجملة التي بعده صفتها، والتقدير: بغير عمد مرئية، والمراد بغير عمد مرئية، وغير مرئية، فيوقف علىٰ ﴿عَمَدٍ﴾ لنفي ذلك التوهم [1].

ب : أنها في محل نصب علىٰ الحال من ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ والتقدير : رفع السماوات مرئية بغير عمد، وهذا أيضًا مبني علىٰ أن السماوات بغير عمد ألبته، وعليه فلا وقف من أول الآية إلا علىٰ قوله : ﴿تَرَوْنَهَا﴾ [2].

وبعد عرض أقوال العلماء في عود الضمير في قوله تعالىٰ : ﴿تَرَوْنَهَا﴾ وبيان اختلاف الوقف والابتداء علىٰ ذلك أرىٰ أن الأولىٰ عود الضمير علىٰ ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ لأنه أكثر فائدة .

وهذا ما رجحه الإمام العماني حيث قال : «والذي عندي أن الضمير يرجع إلىٰ ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ كأنهم يرون السماوات قائمة بغير عمد وهو جمع عمود؛ لأن الله تعالىٰ أراد أن ينبهنا علىٰ قدرته العظيمة التي لا يقدر عليها البشر فقال : هو الذي رفع السماوات وأقامها فوق عباده حتىٰ رأوها ساكنة واقفة علىٰ غير عمد وهم عاجزون أن يقيموا صغيرًا من الأجسام في الجو علىٰ غير عمد، فيدلهم ذلك علىٰ أنه لابد من أن يكون للسماء مقيم أقامها؛ لأن الفعل لا يوجد إلا من فاعل، ومقيم السماء في الجو علىٰ غير عمد مع عظم

---

(١) «علل الوقوف» (١/ ٦١١) لكن هذا الوجه مردود عليه بقول ابن عباس وغيره أن لها عمد ولكن غير مرئية .

(٢) ينظر : «إيضاح الوقف والابتداء» (٢/ ٧٣١)، «الاقتداء في الوقف والابتداء» (١/ ٨٩٦) .

جسمها وثقلها لابد أن يكون صانعًا قادرًا علىٰ ما عجزت عنه الأجسام فالفائدة في هذا الوجه أكثر [(١)] ، هذا من جهة **المعنى**.

أما من جهة **اللفظ** فأرجح عدم الوقف إلا علىٰ قوله تعالىٰ : ﴿ تَرَوْنَهَا ﴾ علىٰ كون الضمير يعود علىٰ ﴿ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ وأنها جملة حالية وذلك لسلامة هذا الوجه من التقدير عملًا بقاعدة ما لا يحتاج إلىٰ تقدير أولىٰ مما يحتاج إلىٰ تقدير، ويؤيد ذلك عدم وجود علامة وقف في المصاحف من أول الآية إلا علىٰ قوله تعالىٰ : ﴿ تَرَوْنَهَا ﴾ إلا في المصحف الليبي فوضع علامة (ص) لجواز الوقف علىٰ ﴿ عَمَدٍ ﴾، وعلىٰ ﴿ تَرَوْنَهَا ﴾ .

(١) «المرشد العماني» (٢/ ٢٧٥) .

المطلب السادس

قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾ [الحجر]

اختلف العلماء في مرجع الضمير من قوله تعالىٰ : ﴿وَإِنَّا لَهُۥ﴾ علىٰ قولين :

الأول : أن الضمير يعود إلىٰ الذكر والمراد به القرآن الكريم، وهو قول جمهور العلماء، والمعنىٰ : إنا نحن نزلنا القرآن وإنا للقرآن لراعون حتىٰ لا يزاد فيه ولا ينقص منه» [(١)] .

وعلىٰ ذلك لا يحسن الوقف علىٰ ﴿ٱلذِّكْرَ﴾ وهو قول النحاس والداني والأشموني والقسطلاني وغيرهم [(٢)]، وذلك لأنه كلام واحد [(٣)]، ولعطف جملة ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ علىٰ ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ ﴾ [(٤)] .

الثاني : أن الضمير يعود علىٰ النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو قول العباس بن الفضل [(٥)]، وابن السائب، ومقاتل [(٦)]، والمعنىٰ : وإنا لمحمد حافظون ممن أراده بسوء من أعدائه [(٧)] .

وعلىٰ ذلك فالوقف علىٰ ﴿ٱلذِّكْرَ﴾ كافيًا [(٨)] .

---

(١) ينظر : «جامع البيان» للطبري (١٧/ ٦٩)، «زاد الميسر» (٢/ ٥٢٥)، «القطع والائتناف» ص(٢١٧) .

(٢) ينظر : «القطع والائتناف» ص(٢١٧)، «المكتفىٰ ص(٣٤٤)، «منار الهدىٰ» ص(٤٢٣)، «لطائف الإشارات» للقسطلاني (٦/ ٢٦٣٧) .

(٣) «المرشد العماني» (٢/ ٣٠٤) .

(٤) ينظر : «إعراب القرآن وبيانه» لمحيي الدين درويش (٥/ ٢١٥) .

(٥) «القطع والائتناف» ص(٢٨٧) .

(٦) «زاد الميسر» (٢/ ٥٢٥) .

(٧) «جامع البيان» للطبري (١٧/ ٦٩) .

(٨) «القطع والائتناف» ص(٢٨٧)، «المكتفىٰ» ص(٣٤٣)، «الهادي» للهمذاني» (٢/ ٥٤٦)، «الاقتداء» (٢/ ٩٢٣) وهو جائز عند الأشموني ص(٤٢٢) .

وقد اعترض النحاس علىٰ ذلك بأنه قول شاذ، وأنه لم يتقدم ذكر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيعود عليه الضمير [(١)] .

وقد رد النكزاوي علىٰ النحاس بقوله : وليس كما قال؛ لأنه قد تقدم له ذكر في قوله : ﴿ ذَرْهُمْ ﴾ [الحجر:٣]، فالفاعل المضمر في ﴿ ذَرْهُمْ ﴾ يعود النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكذا الضمائر التي في قوله : ﴿ وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ۝٦ لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ۝٧ ﴾ [الحجر] [(٢)] .

بعد عرض آراء العلماء في عود الضمير من قوله تعالىٰ : ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر:٩]، وبيان حجة كل فريق يتضح ما يلي :

* - جواز الوقف علىٰ قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ ﴾ [الحجر : ٩]، إذا كان الضمير يعود علىٰ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعدوه وقفًا كافيًا .

* - عدم منع الوقف علىٰ ﴿الذِّكْرَ﴾ إذا كان الضمير عائدًا علىٰ القرآن لكن الوصل أولىٰ [(٣)]، وذلك للتعلق اللفظي، لأن الكلام يكون متصلًا لوجود العطف، وأن عود الضمير لأقرب مذكور أولىٰ وهو رأي الجمهور .

وبناء علىٰ ما سبق أقترح أن توضح علامة الوقف ( ) في المصاحف التي تشير إلىٰ جواز الوقف مع كون الوصل أولىٰ .

ويؤكد ذلك وجود علامة وقف في المصحف المغربي .

---

(١) «القطع والائتناف» ص(٢٨٨) .

(٢) «الاقتداء» (٢/ ٩٣٣) .

(٣) ويدل علىٰ ذلك قول الهمذاني : «ومن أعاده ـ الضمير ـ علىٰ الذكر فالوصل أولىٰ» «الهادي» (٢/ ٥٤٧)، وقول العماني : «وإن وقف واقف لم أخطئه» «المرشد» (٢/ ٤٠٣) .

المطلب السابع

قوله تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ فَٱسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا ۚ يَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ ... ﴿٦٩﴾ ﴾ [النحل].

اختلف العلماء في الوقف علىٰ قوله تعالىٰ : ﴿ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ ﴾، وذلك لاختلافهم في مرجع الضمير في قوله تعالىٰ : ﴿ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ ﴾ وذلك علىٰ ثلاثة أقوال :

الأول : ذهب الجمهور إلىٰ أن الضمير في ﴿ فِيهِ ﴾ يرجع إلىٰ الشراب وهو العسل [(١)]، وهو قول ابن عباس وقتادة وابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ [(٢)] . والمعنىٰ واضح علىٰ ذلك .

وعلىٰ ذلك فلا يوقف علىٰ قوله : ﴿ أَلْوَٰنُهُۥ ﴾، وإنما يوقف علىٰ قوله : ﴿ لِّلنَّاسِ ﴾ [(٣)] .

وقال العماني : والوقف لا يحسن عند قوله : ﴿ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ ﴾ في هذا الوجه [(٤)] .

الثاني : أن الضمير في ﴿ فِيهِ ﴾ يرجع إلىٰ القرآن، وهو قول مجاهد والحسن وغيرهما [(٥)]، والمعنىٰ : أي في القرآن من بيان الحلال والحرام والعلوم شفاء .

---

(١) «المحرر الوجيز» لابن عطية» (٣/ ٤٠٦) «تفسير القرطبي» (١/ ١٣٦) .
(٢) «المكتفىٰ» ص(١١٨)، «زاد الميسر» (٢/ ٥٧٠) .
(٣) ينظر : «القطع والائتناف» ص(٣٦٩)، «منار الهدىٰ» ص(٣٦٩) .
(٤) «المرشد» للعماني (٢/ ٣٢٨) .
(٥) «بلوغ النهاية» (٦/ ٤٠٣٥)، «الاقتداء» (٢/ ٩٦٢) .

واستدلوا بما روي عن سيدنا عبد الله بن مسعود قال : اثنين شفاء للناس : في العسل شفاء قال الله عز وجل : ﴿فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ﴾، وفي القرآن قال الله ـ جل وعز ـ ﴿وَشِفَآءٌ لِّمَا فِي ٱلصُّدُورِ﴾ [يونس] (١) .

وعلىٰ ذلك يوقف علىٰ قوله تعالىٰ : ﴿أَلْوَانُهُۥ﴾ ووصفه بالكافي النحاس، والداني، والنكزاوي (٢)، ووصفه بالحسن العماني (٣) .

الثالث : أن الضمير في قوله تعالىٰ : ﴿فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ﴾ عائد علىٰ الاعتبار قاله الضحاك، والشفاء بمعنىٰ الهدىٰ (٤)، والمعنىٰ فيما قصصنا عليكم من قصة النحل في القرآن وسائر القصص هدىٰ واعتبار للناس (٥) .

وعلىٰ هذا الوجه فالوقف علىٰ قوله تعالىٰ : ﴿أَلْوَانُهُۥ﴾ كافيًا .

بعد عرض أقوال العلماء في بيان مرجع الضمير في قوله تعالىٰ : ﴿فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ﴾ يتبين لنا أن الرأي الراجح هو رأي الجمهور في أن الضمير يعود علىٰ العسل وعليه فلا يوقف إلا علىٰ قوله : ﴿فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ﴾ وذلك لما يلي :

١ - أن المتقدم هو الحديث عن النحل والعسل في قوله تعالىٰ : ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴿٦٨﴾ ثُمَّ كُلِى مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ فَٱسْلُكِى سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا يَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُۥ فِيهِ

(١) «القطع والائتناف» ص(٣٦٩)، وينظر : «الاقتداء» (٢/ ٩٦٢) .
(٢) ينظر : «القطع والائتناف» ص(٣٦٩)، «المكتفىٰ» ص(١١٨)، «الاقتداء» (٢/ ٩٦٢) .
(٣) «المرشد» للعماني (٢/ ٣٢٨) .
(٤) ينظر : «تفسير الماوردي» (٣/ ٢٠٠)، «زاد الميسر» (٢/ ٥٧٠) .
(٥) ينظر : «المرشد» للعماني (٢/ ٣٢٨) .

شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ ... ﴿٦٩﴾ ﴾ [النحل]. وقد قرر العلماء أن الضمير يعود علىٰ أقرب مذكور، ويؤيد ذلك أنه لم يتقدم ذكر للقرآن هنا .

٢- أن الحديث عن أن القرآن شفاء جاء في مواضع أخرىٰ غير هذا الموضع كما في قوله تعالىٰ : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ ﴿٥٧﴾ ﴾ [يونس]، وقوله تعالىٰ : ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٨٢﴾ ﴾ [الإسراء]، وقوله تعالىٰ : ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ ﴿٤٤﴾ ﴾ [فصلت].

٣- أن السنة النبوية الشريفة أكدت قول الجمهور بأن العسل شفاء، فعن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال : جاء رجل إلىٰ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال : «إن أخي استطلق بطنه»، فقال: «اسْقِهِ عَسَلًا» فسقاه، فقال: «إني سقيته فلم يزده إلا استطلاقًا»، فقال: «صَدَقَ الله وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ» فسقاه فبرأ [(١)] .

٤- في تأويل الشفاء بالهدىٰ علىٰ من قال أن الضمير يعود علىٰ الاعتبار حمل اللفظ علىٰ غير ظاهره، ولا موجب هنا للعدول عن الظاهر .

٥- أن جملة ﴿ فِيهِ شِفَآءٌ ﴾ في محل رفع نعت ثان لشراب [(٢)] . وعليه فلا وقف علىٰ قوله : ﴿ أَلْوَٰنُهُۥ ﴾ حتىٰ لا يفصل بين الصفة والموصوف .

٦- يؤكد ذلك عدم وجود علامة وقف في المصاحف علىٰ قوله تعالىٰ : ﴿ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ ﴾ .

---

(١) أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» (٤/ ١٧٣٦)، (باب التداوي بسقي العسل) رقم (٢٢١٧) وأخرجه الإمام البخاري في «صحيحه» (٧/ ١٢٣) «كتاب الطب»، (باب: الدواء بالعسل) رقم الحديث (٥٦٨٤) .

(٢) ينظر : «إعراب القرآن وبيانه» لمحيي الدين درويش (٥/ ٣٣٢) .

المطلب الثامن

قوله تعالىٰ : ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ﴿٤٠﴾﴾ [الحج]

اختلف العلماء في مرجع الضمير في ﴿يُذْكَرُ فِيهَا﴾ علىٰ قولين :

الأول : أن الضمير يعود علىٰ المساجد خاصة، وهو قول أبي سليمان الدمشقي وذلك لأن جميع المواضع المذكورة الغالب فيها الشرك [١] .

وعليه فالوقف تام علىٰ قوله : ﴿وَصَلَوَٰتٌ﴾ عند نافع والأخفش وغيرهما [٢] .

وهو جائز عند الأشموني علىٰ إضمار خبر، أي : ومساجد كذلك، أو بإعادة الفعل للتخصيص، أي: ولهدمت مساجد، لأن الله خص المساجد بذكر الله، أو لأن الضمير بعده يعود عليها خاصة كما عاد علىٰ الصلاة في قوله تعالىٰ : ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ ﴿٤٥﴾﴾ [البقرة] [٣] .

الثاني : أن الضمير يعود علىٰ جميع الأماكن المذكورات من الصوامع والبيع والصلوات والمساجد، وهو قول الضحاك [٤] .

وعلىٰ ذلك لا يوقف علىٰ قوله : ﴿وَصَلَوَٰتٌ﴾، لأن قوله : ﴿وَمَسَٰجِدُ﴾ معطوف علىٰ ما قبله، والضمير يعود علىٰ جميع ما تقدم، وذلك لأن الله تعالىٰ ذكر هذه الصوامع، والبيع، والصلوات التي كانت لهم في حال الإسلام قبل أن يكفروا [٥] .

---

(١) ينظر : «زاد الميسر» (٣/ ٢٤١) .

(٢) «القطع والائتناف» ص(٤٤٦)، «الاقتداء» للنكزاوي» (٢/ ١١٥٠) .

(٣) ينظر :«منار الهدىٰ» (٢/ ٥٢) .

(٤) ينظر : «زاد الميسر» (٣/ ٢٤١)، «الاقتداء» (٢/ ١١٥٠) .

(٥) «الاقتداء» (٢/ ١١٥١) .

وقال مكي : «وقبل الضمير في ﴿ فِيهَا ﴾ يعود علىٰ جميع ما ذكره، ومعناه : يذكر فيها اسم الله وقت شرائعهم وإقامتهم للحق [1] .

وعليه فالوقف علىٰ قوله : ﴿ كَثِيرًا ﴾ ، وقف تام، وهو قول أحمد بن جعفر، وابن الأنباري، والداني، والعماني [2] .

وبعد بيان آراء العلماء في عود الضمير واختلاف الوقف والابتداء أرىٰ أن الراجح هو عود الضمير علىٰ جميع ما سبق وعدم الوقف علىٰ قوله : ﴿ وَصَلَوَٰتٌ ﴾ وذلك لما يلي :

١- أن قوله : ﴿ وَمَسَٰجِدُ ﴾ معطوف علىٰ ما قبله ولا يجوز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه فهو متعلق به من جهة اللفظ، إضافة إلىٰ التعلق في المعنىٰ .

٢- أن هذا الوجه يسلم من التقدير الذي قدره أصحاب الوقف علىٰ ﴿ وَصَلَوَٰتٌ ﴾ . وهو قولهم : «ومساجد كذلك»، أو بتقدير الفعل أي : ولهدمت مساجد ، ومعلوم أن ما لا يحتاج إلىٰ تقدير أولىٰ مما يحتاج إلىٰ تقدير ،وأيضا فإن ﴿ وَمَسَٰجِدُ ﴾نكرة فلا يبدأ بها.

٣- أن جميع المصاحف لم تضع علامة وقف علىٰ قوله : ﴿ وَصَلَوَٰتٌ ﴾ والله أعلم .

---

(١) «الهداية إلىٰ بلوغ النهاية» (١٧/ ٤٩٠١) .

(٢) ينظر : «القطع والائتناف» ص(٤٤٧)، «إيضاح الوقف والابتداء» (٢/ ٧٨٦)، «المكتفىٰ» ص(١٣٨)، «المرشد» (٢/ ٤٢٠) .

المطلب التاسع

قوله تعالىٰ : ﴿وَجَٰهِدُواْ فِي ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦۚ هُوَ ٱجۡتَبَىٰكُمۡ وَمَا جَعَلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلدِّينِ مِنۡ حَرَجٖۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمۡ إِبۡرَٰهِيمَۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ مِن قَبۡلُ وَفِي هَٰذَا لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيۡكُمۡ وَتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ... ﴿٧٨﴾﴾ [الحج]

اختلف العلماء في مرجع الضمير في قوله تعالىٰ : ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ﴾ علىٰ قولين :

القول الأول : أن الضمير يعود علىٰ اسم الجلالة في قوله تعالىٰ : ﴿وَجَٰهِدُواْ فِي ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ﴾، وهو قول ابن عباس وقتادة ومجاهد والضحاك وعزاه ابن الجوزي إلىٰ الجمهور [(١)] .

والمعنىٰ : أي : الله سماكم المسلمين في الكتب السابقة وفي القرآن [(٢)] .

وقيل : الله سماكم المسلمين في أم الكتاب وفي هذا القرآن [(٣)] .

- ويؤكد عود الضمير علىٰ اسم الجلالة التصريح به في القراءة الشاذة (الله سماكم المسلمين) «الله» بدل «هو» وهي قراءة أبي بن كعب [(٤)] .

- وكذلك ورد الخبر في السنة أن الله تعالىٰ سمانا المسلمين حيث قال النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ : «فَادْعُوا بِدَعْوَىٰ اللهِ الَّذِي سَمَّاكُمُ المُسْلِمِينَ المُؤْمِنِينَ، عِبَادَ اللهِ» [(١)] .

---

(١) ينظر : «تفسير الطبري» (١٨/ ٦٩١-٦٩٢)، «الهداية» لمكي (٧/ ٤٩٣٩)، «الاقتداء (٢/ ١١٦١)، «زاد الميسر» (٣/ ٢٥٣) .

(٢) ينظر : «الاقتداء» (٢/ ١١٦٢)، «منار الهدىٰ» (٢/ ٥٨) .

(٣) ينظر : «زاد الميسر» (٣/ ٢٥٣) .

(٤) ينظر : «مختصر شواذ القراءات» ص(٩٩)، «المغني في القراءات الشاذة» (٣/ ١٣٠٣) .

وتكون اللام في قوله : ﴿لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ﴾ متعلقة بمحذوف [٢] دل عليه ما قبله والتقدير : اجتباكم وسماكم ليكون الرسول شهيدًا عليكم وتكونوا شهداء علىٰ الناس .

وبناء علىٰ ما سبق يكون الوقف تامًا عند قوله تعالىٰ : ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ﴾ وعلىٰ قوله تعالىٰ : ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِى هَٰذَا﴾ وهو المروي عن يعقوب ونافع وأحمد بن جعفر وغيرهم [٣] .

القول الثاني : أن الضمير في قوله تعالىٰ : ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ يعود علىٰ سيدنا إبراهيم المذكور في قوله : ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ﴾ وهو قول الحسن وابن زيد [٤] .

والتقدير : إبراهيم سماكم المسلمين من قبل [٥] .

واستدل أصحاب هذا القول بما يلي :

- أن «إبراهيم» هو أقرب مذكور فالأولىٰ أن يعود الضمير عليه .

- يريدون بقوله تعالىٰ : ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ﴾ قوله تعالىٰ علىٰ لسان سيدنا إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ﴿رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ ... ﴿١٢٨﴾﴾ [البقرة] [١] .

---

(١) أخرجه الإمام الترمذي في «سننه»، كتاب الأمثال»، (باب ما جاء : مثل الصلاة والصيام والصدقة) رقم (٢٨٦٣)، «سنن الإمام الترمذي» (٥/ ١٤٨)، وهو حديث حسن صحيح غريب .

(٢) ينظر : «الاقتداء» (٢/ ١١٦١)، «منار الهدىٰ» (٢/ ٥٨) .

(٣) ينظر : «القطع والائتناف» ص(٤٥١) .

(٤) ينظر : «القطع والائتناف» ص(٤٥١)، «الاقتداء» (٢/ ١١٦١)، «الهداية» لمكي (٧/ ٤٩٣٩) .

(٥) «منار الهدىٰ» (٢/ ٥٨) .

- أن جملة ﴿ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ﴾ حال من ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾ [٢] .

- أن اللام في قوله تعالىٰ : ﴿لِيَكُونَ﴾ متعلقة بما قبلها وهو ﴿سَمَّىٰكُمُ﴾ [٣] .

وبناء علىٰ ما سبق يكون الكلام متصلًا فلا يتم الوقف ولا يكفي علىٰ قوله : ﴿ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ﴾، ويكون الوقف كافيًا علىٰ قوله : ﴿ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ ﴾ [٤] .

وقد رجح النكزاوي والأشموني عود الضمير علىٰ اسم الجلالة «الله»

واستدلوا على ذلك بما يلي :

أولًا : أن قوله تعالىٰ : ﴿ رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ ﴾ دعاء وليس بتسمية .

ثانيًا : التصريح باسم الجلالة في القراءة الشاذة كما سبق .

ثالثًا : الخبر الوارد عن رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بأن الله تعالىٰ سمانا المسلمين كما سبق أيضًا .

رابعًا : أن في كون إبراهيم عَلَيْهِٱلسَّلَامُ دعا فاستجاب الله له وسمانا المسلمين ضعف؛ إذ قوله تعالىٰ : ﴿وَفِي هَٰذَا﴾ عطف علىٰ قوله : ﴿ مِن قَبْلُ ﴾، وهذا إشارة إلىٰ القرآن، فيلزم أن إبراهيم سمانا المسلمين في القرآن، وهو غير واضح، لأن القرآن الكريم نزل بعد

---

(١) السابق، «الاقتداء» (٢/ ١١٦١) .

(٢) «إعراب القرآن وبيانه» لمحيي الدين درويش» (٦/ ٤٩٣) .

(٣) المصدر السابق نفسه .

(٤) ينظر : «الاقتداء» (٢/ ١١٦١)، «منار الهدىٰ» (٢/ ٥٨) .

إبراهيم بمدد طويلة، فبذلك ضعف رجوع الضمير إلىٰ إبراهيم والمختار رجوعه إلىٰ الله تعالىٰ [(١)] .

- بعد عرض أقوال العلماء في عود الضمير في قوله تعالىٰ : ﴿ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ﴾ وما يترتب علىٰ ذلك من اختلاف في الوقف والابتداء وأن لكل فريق أدلته التي اعتمد عليها فأرىٰ والله أعلم أن توضع علامة الوقف (ج) التي تعني جواز الوقف جوازًا مستوىٰ الطرفين علىٰ قوله تعالىٰ : ﴿ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ ﴾، وهو قول ابن الأنباري والسجاوندي والهبطي [(٢)] وعليه المصحف المصري ومصحف المدينة .

وأن توضع علامة ( ) علىٰ قوله تعالىٰ : ﴿وَفِى هَٰذَا﴾ إشارة إلىٰ جواز الوقف عملًا بقول الجمهور أن الله سمانا المسلمين من قبل أي في الكتب السابقة وفي هذا القرآن [(٣)]، مع كون الوصل أولىٰ وذلك لشدة التعلق اللفظي في اللام من قوله تعالىٰ : ﴿ لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ ﴾ فإنها تتعلق بما قبلها وهو قوله تعالىٰ : ﴿ سَمَّىٰكُمُ ﴾؛ وعملًا بقاعدة ما لا يحتاج إلىٰ تقدير أولىٰ مما يحتاج إلىٰ تقدير والله أعلم [(٤)] .

---

(١) ينظر : «الاقتداء» (٢/ ١١٦١-١١٦٢)، «منار الهدىٰ» (٢/ ٥٨) .

(٢) ينظر : «إيضاح الوقف والابتداء» (٢/ ٧٨٨)، «علل الوقوف» (٢/ ٧٢٣)، «تقييد الوقف الهبطي» ص(٢٥٠) .

(٣) وقد تلقيت هذا الوجه عن شيخي فضيلة الدكتور/ محمد عوض الحرباوي أثناء القراءة عليه فطلب مني الوقف للدلالة علىٰ هذا المعنىٰ .

(٤) وإن كان الذي عليه العمل في جميع المصاحف عدم وضع علامة وقف علىٰ قوله تعالىٰ : ﴿ ۥ ﴾ لكن يمكن أن ينبه عليه الشيوخ تلاميذهم عند التلقي والقراءة عليهم .

المطلب العاشر

قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ... ﴿٣٥﴾﴾[النور]

اختلف العلماء في مرجع الضمير في قوله تعالىٰ : ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ﴾ وذلك علىٰ أربعة أقوال :

القول الأول : أن الضمير يعود علىٰ اسم الجلالة في قوله تعالىٰ : ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ وهو قول كعب الأحبار وغيره [(١)]، واختاره أبو حيان والسمين الحلبي [(٢)] .

وقد اعترض علىٰ هذا القول ابن الأنباري بقوله : «ولا يجوز أن تكون الهاء لله تعالىٰ، لأن الله لا حدَّ لنوره» [(٣)] .

لكن يرد علىٰ ابن الأنباري بما يلي :

النور هنا بمعنىٰ الهدىٰ، والتقدير : الله هادي أهل السماوات والأرض بآياته البينات، مثل هداه وآياته التي هدىٰ بها خلقه في قلوب المؤمنين، كنور هذا المصباح الموصوف بهذه الصفات، وهو قول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا [(٤)] .

---

(١) ينظر : «القطع والائتناف» ص(٤٦٩)، «الاقتداء» (٢/ ١١٩٧) .

(٢) ينظر : «البحر المحيط» (٨/ ٤٣)، «الدر المصون» (٨/ ٤٠٤) .

(٣) «إيضاح الوقف والابتداء» (٢/ ٧٩٧) .

(٤) «الهداية» لمكي (٨/ ٥٠٩٣)، وقد ذكر العلماء معان أخرىٰ للنور ومنها أن الكلام هنا علىٰ حذف مضاف أي الله ذو نور السماوات والأرض، ومنها أن المعنىٰ : مدبرهما : المصدر السابق .

وقال ابن عاشور : (والضمير في قوله : ﴿ـهِ﴾ عائد علىٰ اسم الجلالة أي : مثل نور الله، والمراد بـ﴿ـهِ﴾ كتابه أو الدين الذي اختاره، أي : مثله في إنارة عقول المهتدين) «التحرير والتنوير» (١٨/ ٢٣٤) .

ويؤيد عود الضمير علىٰ الجلالة :

- أنه أقرب مذكور .

- السياق حيث قبله قوله تعالىٰ : ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ وبعده : ﴿يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ .

- ما ذهب إليه ابن عاشور أن جملة ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ﴾ عطف بيان من جملة ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ فيكون بينهما تعلق في اللفظ والمعنىٰ [1] .

وبناء علىٰ ما سبق فلا يوقف علىٰ قوله تعالىٰ : ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [2] .

وقال النحاس: «ومن قال المعنىٰ : مثل نور الله فالوقف عنده ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ [3] .

القول الثاني : أن الضمير يعود علىٰ المؤمن أو المؤمنين وهو قول سعيد بن جبير وعطاء والضحاك وغيرهم [4] .

واستدل أصحاب هذا القول بما يلي :

- أن نور المؤمن بالتمثيل أشبه .

- ما ورد عن جماعة من أهل التأويل منهم أبي بن كعب قال : بدأ الله جل وعز بذكر نوره فقال : ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ ثم ذكر نور المؤمن فقال : ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ﴾ ونور المؤمن القرآن والإيمان [5] .

- قراءة سيدنا أبي بن كعب : (مثل نور المؤمن كشمكاة فيها مصباح)

---

(١) ينظر : «التحرير والتنوير» (١٨/ ٢٣٤) .

(٢) ينظر : «الاقتداء» (٢/ ١١٩٧) .

(٣) «القطع والائتناف» ص(٤٦٩) .

(٤) ينظر : «القطع والائتناف» ص(٤٦٩)، «الاقتداء» (٢/ ١١٩٦) .

(٥) المصدران السابقان .

وقرأ أيضًا (مثل نور من آمن به كمشكاة) [١] .

القول الثالث : أن الضمير يعود علىٰ النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو قول كعب الأحبار وسعيد ابن جبير، أي : مثل نور محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقد جاء إطلاق النور عليه في قوله تعالىٰ : ﴿ قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ ﴾ [المائدة] [٢] .

القول الرابع : أن الضمير يعود علىٰ القرآن الكريم وهو مروي عن ابن أبي طلحة عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا [٣] .

وقد جاء إطلاق النور علىٰ القرآن في قوله تعالىٰ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا ﴿١٧٤﴾ ﴾ [النساء] [٤] .

وقد اعترض ابن عطية علىٰ عود الضمير في هذه الأقوال الثلاثة بقوله : «وهذه أقوال فيها عود الضمير علىٰ من لم يجر له ذكر، وفيها تقطع المعنىٰ المراد بالآية» [٥] .

وأكد ذلك الإمام الآلوسي حيث قال : «ولا يخفىٰ أن رجوع الضمير إلىٰ غير مذكور في الكلام إذا لم يكن في الكلام ما يدل عليه أو كان لكن كانت دلالته عليه خفية خلاف الظاهر جدًا لا سيما إذا فات المقصود من الكلام علىٰ ذلك» [٦] .

---

(١) «المغني في القراءات الشاذة» (٣/ ١٣٣٦) .

(٢) ينظر : «الاقتداء» (٢/ ١١٩٨)، «تفسير الآلوسي» (٩/ ٣٥٩) .

(٣) ينظر : «القطع والائتناف» ص(٤٦٩) .

(٤) «إعراب القرآن وبيانه» (٦/ ٦٠٩) .

(٥) «المحرر الوجيز» (٤/ ١٨٣) .

(٦) «تفسير الآلوسي» (٩/ ٣٥٩) .

لكن قد يرد علىٰ ذلك بأن هناك قرائن تشير إلىٰ هذا في القرآن الكريم حيث جاء تسمية القرآن والنبي بالنور وكذا وصف المؤمنين بأن نورهم يسعىٰ بين أيديهم .

وبناء علىٰ هذه الأقوال الثلاثة وهي عود الضمير علىٰ المؤمنين أو القرآن أو النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فإنه يجوز الوقف علىٰ قوله تعالىٰ : ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾، ووصفه ابن الأنباري والأشموني بالحسن [(١)]، ووصفه النحاس والنكزاوي بالكافي [(٢)] .

ويؤكد الوقف علىٰ قوله تعالىٰ : ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ أن جملة ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ فِيهَا مِصۡبَاحٌ﴾ مبتدأ ومضاف إليه والخبر قوله : - ﴿كَمِشۡكَوٰةٖ﴾ والجملة لا محل لها من الإعراب استئناف بياني [(٣)] .

بعد عرض آراء العلماء في مرجع الضمير من قوله تعالىٰ : ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ﴾ وما يترتب عليه من اختلاف الوقف والابتداء يتبين لنا أن لكل رأي وجاهته وأدلته من ناحية المعنىٰ والإعراب؛ لذا أرىٰ إعمالًا لهذه الآراء أن الوقف والوصل علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ جائزان، وعليه فالأنسب أن توضع عليه علامة (ج) لجواز الوجهين جوازًا مستوىٰ الطرفين كما هو موجود في طبعات المصاحف ـ والله أعلم ـ .

(١) «إيضاح الوقف والابتداء» (٢/ ٧٩٧)، «منار الهدىٰ» (٢/ ٧٧) .
(٢) «القطع والائتناف» ص(٤٦٩)، «الاقتداء (٢/ ١١٩٧) .
(٣) ينظر : «إعراب القرآن وبيانه» (٦/ ٦٠٦) .

المطلب الحادي عشر

قوله تعالىٰ : ﴿ قَدْ كَانَتْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَكُنتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ تَنكِصُونَ ﴿٦٦﴾ مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ ﴿٦٧﴾ ﴾ [المؤمنون]

اختلف العلماء في تحديد موضع الوقف من قوله تعالىٰ : ﴿ مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ ﴾ ؛ وذلك بسبب تعلق الجار والمجرور، ومرجع الضمير في ﴿بِهِۦ﴾ وذلك علىٰ قولين :

القول الأول : يذهب أصحابه إلىٰ الوقف علىٰ قوله : ﴿ مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ ﴾، والابتداء بقوله : ﴿ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ ﴾وهو اختيار الإمام أبي عمرو الداني، ووصفه العباس بن الفضل بأنه كاف، وقال ابن عبد الرازق : إنه تام [(١)] .

ووجه هذا الوقف : أن الجار والمجرور ﴿بِهِۦ﴾ متعلق بقوله : ﴿ مُسْتَكْبِرِينَ ﴾، واختلفوا في عود الضمير :

- فذهب ابن عباس ومجاهد والضحاك وأبو مالك وجمهور المفسرين أن الضمير يعود علىٰ البيت الحرام، والمعنىٰ : مستكبرين بحرم الله؛ لأنهم كانوا يقولون لا يظهر علينا أحد لأنا أهل حرم الله وجيرانه، والذي سوغ هذا الإضمار وعوده إلىٰ البيت الحرام ـ وإن لم يتقدم ذكره ـ شهرتهم بالاستكبار بالبيت وافتخارهم بولايته والقيام به [(٢)] .
- وذهب أبو حيان وغيره أن الضمير عائد علىٰ المصدر الدال عليه ﴿تَنكِصُونَ﴾، أي : مستكبرين بالنكوص والتباعد من سماع الآيات، أو علىٰ الآيات لأنها في معنىٰ الكتاب .

---

(١) «المكتفىٰ» للداني ص(١٤١)، «القطع والائتناف» ص(٤٥٩)، «لطائف الإشارات» (٧/ ٣٠٤) .

(٢) ينظر : «فتح القدير» للشوكاني» (٣/ ٢٠٥٨)، «جامع البيان» للطبري (١٩/ ٥٢)، «البحر المحيط» (٧/ ٥٧٢) .

والمعنىٰ : قد كانت آياتي تتلىٰ عليكم فكنتم علىٰ أعقابكم تنكصون مستكبرين بهذا النكوص والتراجع [(١)]، وعلىٰ ذلك فلا وقف علىٰ قوله تعالىٰ : ﴿تَنكِصُونَ﴾ للتعلق اللفظي والمعنوي .

- وذهب البعض إلىٰ أن الضمير في ﴿بِهِۦ﴾ يرجع إلىٰ قوله : ﴿ءَايَتِى﴾ إلا أنه ذكر لأنها في معنىٰ كتابي، فضَّمن ﴿مُّسْتَكْبِرِينَ﴾ معنىٰ مكذبين ولذلك عُدي بالباء، ومعنىٰ استكبارهم بالقرآن تكذيبهم به استكبارًا [(٢)] .

وقد رجح بعضهم هذا القول بناء علىٰ السياق بعده لأن الله تعالىٰ قال بعد هذه الآية مباشرة ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ﴾ وقال : ﴿بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾، وقال : ﴿بَلْ أَتَيْنَٰهُم بِذِكْرِهِمْ ... ﴿٦٨﴾﴾ [المؤمنون] [(٣)] .

- ويجوز أن يكون الضمير راجعًا إلىٰ النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وذلك لأنهم يقولون : هو منا دون غيره، وعليه يوقف علىٰ قوله : ﴿تَنكِصُونَ﴾ .

والباء في هذا كله للسببية؛ لأنهم استكبروا بسبب القرآن لما تُلِي عليهم، وبسبب البيت؛ لأنهم يقولون : نحن ولاتُه، وبالرسول لأنهم يقولون : هو منا دون غيره، أو بالنكوص؛ لأنه سبب الاستكبار، وقيل ضُمِّن الاستكبار معنىٰ التكذيب؛ فلذلك عُدِّي بالباء، وهذا يتأتىٰ علىٰ أن يكون الضمير للقرآن أو للرسول [(٤)]، والمعنىٰ مكذبين بالقرآن، ومكذبين بالرسول .

---

(١) ينظر : «البحر المحيط» (٧/ ٥٧٢) .
(٢) ينظر : «الكشاف» (٣/ ١٩٤) .
(٣) ينظر: «مرجع الضمير في القرآن الكريم» د. محمد حسنين صبره ص(٤٥٥) .
(٤) «الدر المصون» (٨/ ٣٥٨) .

القول الثاني : يذهب أصحابه إلىٰ الوقف علىٰ قوله : ﴿ مُسْتَكْبِرِينَ ﴾ والابتداء بقوله : ﴿ بِهِۦ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ ﴾ وهو قول أبي حاتم وصححه النحاس، وحسنه ابن الأنباري [(١)] .

ووجه هذا القول : جعل الجار والمجرور ﴿بِهِۦ﴾ متعلقًا بقوله : ﴿ سَٰمِرًا ﴾ ويكون الضمير عائدًا علىٰ ما عاد عليه في الوجه الأول إلا النكوص؛ لأنهم كانوا يَسْمُرُون بالقرآن وبالرسول أي : يجعلونهما حديثًا لهم يخوضون في ذلك كما يُسْمَرُ بالأحاديث، وكانوا يَسْمُرون في البيت، فالباء ظرفية علىٰ هذا [(٢)] .

ويكون المعنىٰ علىٰ عود الضمير إلىٰ القرآن أي : تَسْمُرون بذكر القرآن والطعن فيه حيث كانوا يجتمعون حول البيت بالليل، وكان عامة سمرهم ذكرهم القرآن وتسميته سحرًا وشعرًا وسبَّ من أتىٰ به [(٣)] .

وعلىٰ عود الضمير إلىٰ سيدنا محمد صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وهو ما ذكره ابن عطية عن منذر بن سعيد فهو متعلق بما بعده كأن الكلام تم في قوله : ﴿ مُسْتَكْبِرِينَ ﴾ ثم قال : بمحمد صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ تهجرون [(٤)] .

وعلىٰ عود الضمير علىٰ البيت الحرام يكون المعنىٰ بالبيت العتيق تهجرون النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في وقت سمركم، ويجوز أن يكون معنىٰ ﴿تَهْجُرُونَ﴾ :

---

(١) «القطع والائتناف» ص(٤٥٩)، «إيضاح الوقف والابتداء» (٢/ ٧٩٢)، «لطائف الإشارات» (٧/ ٣٠٤٠) .

(٢) «الدر المصون» (٨/ ٣٥٨) .

(٣) ينظر : «البحر المحيط» (٧/ ٥٧٢)، «تفسير أبو السعود» (٦/ ١٤٣) .

(٤) «المحرر الوجيز» (٤/ ١٤٩) .

تهتدون، يقال : هجر المريض إذا هذىٰ، وعلىٰ قراءة ﴿تُهْجِرُونَ﴾ بضم التاء وكسر الجيم [1]، أراد تتكلمون بالكلام الفاسد [2] .

وهذا الوقف علىٰ ﴿مُسْتَكْبِرِينَ﴾ جائز علىٰ جعل الجار والمجرور مفعول ﴿سَمِرًا﴾ أو مفعول ﴿تَهْجُرُونَ﴾ [3] .

وعلىٰ نصب ﴿سَمِرًا﴾ علىٰ الحال من الضمير في ﴿مُسْتَكْبِرِينَ﴾ يجوز الوقف علىٰ ﴿تَنكِصُونَ﴾ وأما علىٰ نصب ﴿سَمِرًا﴾ علىٰ الحال من فاعل ﴿تَنكِصُونَ﴾ فلا يجوز الوقف علىٰ ﴿تَنكِصُونَ﴾ .

بعد ما تقدم من ذكر آراء العلماء في الوقف وبيان وجه كل رأي والمعاني المترتبة علىٰ ذلك أرىٰ ـ والله أعلم ـ أنه لا يوقف علىٰ قوله : ﴿مُسْتَكْبِرِينَ﴾ ولا علىٰ قوله : ﴿بِهِۦ﴾ وأن تقرأ الآية كاملة وذلك لما يلي :

– قوله تعالىٰ : ﴿مُسْتَكْبِرِينَ﴾ حال من فاعل ﴿تَنكِصُونَ﴾، و﴿سَمِرًا﴾ أيضًا حال من فاعل ﴿تَنكِصُونَ﴾ أو من الضمير في ﴿مُسْتَكْبِرِينَ﴾، وجملة ﴿تَهْجُرُونَ﴾ حال أخرىٰ فهي أحوال متداخلة أي كل واحدة مما قبلها [4] .

– أن ﴿سَمِرًا﴾ حال مما قبلها فلا تفصل منه، سواء قلنا إن الضمير في ﴿بِهِۦ﴾ متعلق بـ﴿مُسْتَكْبِرِينَ﴾ أو بـ ﴿سَمِرًا﴾، سواء قلنا إن الضمير في ﴿بِهِۦ﴾ يعود علىٰ البيت أوا لقرآن أو الرسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، أو النكوص المتقدم، فإن الوصل أيضًا يفيد المعاني المتقدمة كلها .

---

(١) وهي قراءة الإمام نافع . «النشر» (٢/ ٣٢٩) .
(٢) ينظر : «إيضاح الوقف والابتداء» (٢/ ٧٩٣) .
(٣) «علل الوقوف» (٢/ ٧٣٠) .
(٤) ينظر : «منار الهدىٰ في الوقف والابتدا» (٢/ ٦٧) .

- أن الوقف علىٰ ﴿مُسْتَكْبِرِينَ﴾ يجعل الضمير متعلقًا بـ ﴿سَٰمِرًا﴾، والوقف علىٰ ﴿بِهِۦ﴾ يجعله متعلقًا بـ﴿مُسْتَكْبِرِينَ﴾، والوصل يحتمل الوجهين معًا .

مما سبق أرىٰ ترجيح الوصل علىٰ الوقف، ويؤكد ذلك عدم وجود علامة وقف في المصاحف سوىٰ المصحف الليبي، أو توضع علامة ( ) التي تعني جواز الوقف مع كون الوصل أولىٰ ـ والله أعلم ـ .

المطلب الثاني عشر

قوله تعالىٰ : ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَٰمٌ ۚ وَأَعَدَّ لَهُمْ أَجْرًا كَرِيمًا ﴿٤٤﴾﴾ [الأحزاب]

اختلف العلماء في الوقف علىٰ قوله تعالىٰ : ﴿سَلَٰمٌ﴾ وذلك لاختلاف مرجع الضمير في قوله تعالىٰ : ﴿يَلْقَوْنَهُۥ﴾ وذلك علىٰ أربعة أقوال :

الأول : أن الوقف علىٰ قوله : ﴿سَلَٰمٌ﴾ تام إذا جعلت الهاء في قوله : ﴿يَلْقَوْنَهُۥ﴾ تعود علىٰ ملك الموت، والمعنىٰ : تحية المؤمنين يوم يلقون ملك الموت سلام . وهو قول ابن مسعود والبراء ابن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

قال ابن مسعود : «إذا جاء ملك الموت يقبض روح المؤمن قال له : «ربك يقرئك السلام»، وقال البراء بن عازب في قوله تعالىٰ : ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَٰمٌ﴾ : قال : «ملك الموت، ليس مؤمن يقبض روحه إلا سلَّم عليه» (١) .

وممن قال بالتمام أحمد بن موسىٰ وأبو حاتم وابن الأنباري (٢) .

الثاني : أن الضمير في ﴿يَلْقَوْنَهُۥ﴾ يعود علىٰ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وهو قول سيدنا سعيد بن جبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٣)، والمعنىٰ : تحية المؤمنين يوم يلقون النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سلام، وعليه فالوقف تام أيضًا علىٰ قوله : ﴿سَلَٰمٌ﴾ .

الثالث : «أن الضمير في ﴿يَلْقَوْنَهُۥ﴾ يعود علىٰ الملائكة، وأفرد الضمير علىٰ هذا القول؛ لأن المراد به الجنس (٤)، والمعنىٰ: تحية المؤمنين يوم تتلقاهم الملائكة سلام .

---

(١) ينظر : «زاد الميسر» لابن الجوزي (٣/ ٤٧١)، «الاقتداء للنكزاوي» (٢/ ١٢٧١) .
(٢) «القطع والائتناف» ص(٥٣٣)، «إيضاح الوقف والابتداء» (٢/ ٨٤٣) .
(٣) ينظر : «الاقتداء» (٢/ ١٢٧١) .
(٤) السابق .

وهذا يكون بالتحية والبشرىٰ عند الموت، أو عند دخول الجنة كما قال تعالىٰ : ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ ۚ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴿٢٤﴾﴾ [الرعد]، والوقف علىٰ ذلك تام أيضًا .

الرابع : أن الضمير في قوله تعالىٰ : ﴿يَلْقَوْنَهُۥ﴾ يعود إلىٰ الله تعالىٰ، وهو قول ابن عباس ومقاتل والمروي عن صهيب [(١)]، والمعنىٰ علىٰ ثلاثة أقوال :

أحدها: أن معناه : تحيتهم من الله يوم يلقونه سلام .

الثاني : تحيتهم من الملائكة يوم يلقون الله تعالىٰ سلام، وهو قول مقاتل

الثالث : تحيتهم بينهم يوم يلقون ربهم سلام، وهو لأبي سليمان الدمشقي [(٢)] .

وعلىٰ ذلك ـ أي عود الضمير إلىٰ الله جل وعلا ـ يكون الوقف علىٰ قوله تعالىٰ : ﴿سَلَٰمٌ﴾ كافيًا وليس بتام [(٣)]، وذلك لتناسب وتوافق الضمائر قبل ﴿يَلْقَوْنَهُۥ﴾ وبعده، فقبله قوله تعالىٰ : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴿٤١﴾ وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴿٤٢﴾ هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۚ وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب : ٤١-٤٣] وبعده ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ أَجْرًا كَرِيمًا﴾ فالضمائر كلها لله جل وعلا .

وقد ذهب السجاوندي إلىٰ أن الوقف علىٰ قوله : ﴿سَلَٰمٌ﴾ وقف جائز لاحتمال الجملة حالًا واستئنافًا [(٤)] .

وعليه المصاحف فقد وضعت عليها (ج) وهي علامة الوقف الجائز، وهو ما أرجحه للجمع بين الآراء .

---

(١) ينظر : «الاقتداء» (٢/ ١٢٧١)، «زاد الميسر» (٣/ ٤٧١) .

(٢) ينظر : «زاد الميسر» (٣/ ٤٧١) .

(٣) وهو قول الداني والأشموني . ينظر : «المكتفىٰ» ص(١٦٧)، «منار الهدىٰ» (٢/ ١٦٥) .

(٤) «علل الوقوف» (٣/ ٨٤١) .

المطلب الثالث عشر

قوله تعالىٰ : ﴿ لِّتُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴿٩﴾ ﴾ [الفتح]

اتفق العلماء علىٰ أن الضمير في ﴿ وَتُسَبِّحُوهُ ﴾ لله ـ جل وعلا ـ واختلفوا في مرجع الضمير من قوله تعالىٰ : ﴿ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ ﴾ علىٰ قولين :

الأول : أن الضمير فيهما يعود علىٰ الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو قول سيدنا عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، والضحاك، وعزاه ابن عطية للجمهور [1] .

وذلك لأن الأصل في الضمير أن يعود علىٰ أقرب مذكور، وهو قوله : ﴿ وَرَسُولِهِۦ ﴾ .

وعلىٰ ذلك يوقف علىٰ قوله تعالىٰ : ﴿ وَتُوَقِّرُوهُ ﴾، وهو وقف تام عند أبي حاتم السجستاني وأحمد بن موسىٰ، وذلك للتفريق بين ما هو صفة للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو ما هو صفة لله جل وعلا، لأن التعزير والتوقير للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والتسبيح لا يكون إلا لله تعالىٰ [2]، وحسن ذلك العماني واختاره [3] .

ووافقهم الإمام القرطبي القول بتمام الوقف، وبين معنىٰ التعزير والتوقير والتسبيح بقوله : ﴿ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ ﴾ أي : تدعوه بالرسالة والنبوة لا بالاسم والكنية، وفي ﴿ تُسَبِّحُوهُ ﴾ وجهان :

---

(١) ينظر : «تفسير القرطبي» (١٦/ ٢٦٧)، «تفسير الآلوسي» (١٣/ ٢٥١)، «المحرر الوجيز» (٥/ ١٢٩) .

(٢) ينظر : «القطع والائتناف» ص(٦٧٠)، «الاقتداء» (٢/ ١٥٨٧)، «منار الهدىٰ» (٢/ ٢٨٠) .

(٣) «المرشد» (٢/ ٧١٤) .

أحدهما: تسبيحه بالتنزيه له سبحانه من كل قبيح .

ثانيهما : هو فعل الصلاة التي فيها التسبيح [١] .

وجعله الداني والقسطلاني وقفًا كافيًا [٢] .

ولعل ما يؤيد ذلك القراءة الشاذة (وتسبحون الله بكرة وأصيلًا) [٣] .

القول الثاني : أن الضمير فيهما يعود علىٰ الله جل وعلا، وهو قول الإمام الطبري، والماوردي، وصححه الرازي، واختاره القشيري والآلوسي [٤] .

والمعنىٰ علىٰ ذلك في ﴿ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ ﴾ أي : ثبتوا له صحة الربوبية، وتنفوا عنه أن يكون له ولد وشريك [٥] .

وعلىٰ ذلك فلا وقف علىٰ قوله تعالىٰ : ﴿ وَتُوَقِّرُوهُ ﴾، وهو قول النحاس، وابن الأنباري، والنكزاوي والأشموني وغيرهم [٦] .

- وذلك لأن قوله تعالىٰ : ﴿ وَتُسَبِّحُوهُ ﴾ موضعه نصب عطفًا علىٰ ﴿ لِّتُؤْمِنُواْ ﴾ وكان الأصل (وتسبحونه) فحذفت النون علامة للنصب، فكيف يتم الوقف علىٰ ما قبله مع وجود العطف [٧] .

---

(١) «تفسير القرطبي» (١٦/ ٢٦٧) .

(٢) «المكتفىٰ» ص(٢٠٠)، «لطائف الإشارات» للقسطلاني (٨/ ٣٧٩٠) .

(٣) «المغني في القراءات الشاذة» (٣/ ١٦٩٧) .

(٤) ينظر : «تفسير الطبري» (٢١/ ٢٥٣)، «تفسير الماوردي» (٥/ ٣١٣)، «تفسير الرازي» (٢٨/ ٧٣)، «تفسير القرطبي» (١٦/ ٢٦٧)، «تفسير الآلوسي» (١٣/ ٢٥١) .

(٥) «تفسير القرطبي» (١٦/ ٢٦٧) .

(٦) «القطع والائتناف» ص(٢٦٧)، «إيضاح الوقف والابتداء» (٢/ ٢٩٠٠)، «الاقتداء» (٢/ ١٥٨٧)، «منار الهدىٰ» (٢/ ٢٨٠) .

(٧) ينظر : المصادر السابقة .

- ويؤكد ذلك أن توحيد مرجع الضمائر أولىٰ من تفكيكها أو تفريقها، وقد أشار إلىٰ ذلك الإمام الآلوسي بقوله: «الأولىٰ كون الضميرين أي - ﴿وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾ - لله تعالىٰ لئلا يلزم فك الضمائر من غير ضرورة [1].

- ولكن لا يبدأ بقوله: ﴿وَتُسَبِّحُوهُ﴾ وإنما يبدأ بما قبله من قوله: ﴿وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ حتىٰ يثبت التعزير والتوقير والتسبيح لله جل وعلا، ولا يخالف قواعد اللغة بالفصل بين المعطوف والمعطوف عليه.

- وهذا الجمع بين القولين أيضًا يؤكد علىٰ أن التعزير والتوقير لله جل وعلا ولرسوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالطاعة والإجلال والتعظيم.

مما يؤكد ذلك أنه لم توضع عليه علامة وقف في جميع المصاحف لكن ينبغي أن يشار إليه أثناء التلاوة والتلقي وخاصة بين المشتغلين والمتخصصين في علم الوقف والابتداء - والله أعلم -.

(١) «تفسير الآلوسي» (١٣/ ٢٥١).

الخاتمة

نسأل الله تعالى حسنها

الحمد لله علىٰ التمام حمدًا يوافي نعمه، ويكافئ مزيده، والصلاة والسلام علىٰ خير الأنام سيدنا محمد عبده ورسوله، وصفيه من خلقه وحبيبه . **وبعد ...**

فقد وفقني الله تعالىٰ إلىٰ إتمام هذا البحث المتواضع وهو : «اختلاف مرجع الضمير وأثره في تنوع الوقف والابتداء» وتوصلت من خلال هذا البحث إلىٰ عدة نتائج أسجلها في النقاط التالية :

أولاً : تناول البحث ثلاثة عشر موضعًا يتنوع فيها الوقف والابتداء باختلاف مرجع الضمير، ولعل الأيام القادمة تكشف عن مواضع أخرىٰ إن شاء الله تعالىٰ .

ثانيًا : هناك أسس وقواعد اعتمد عليها العلماء في تحديد وترجيح مرجع الضمير منها :

- الأولىٰ عود الضمير إلىٰ أقرب مذكور .
- عود الضمير إلىٰ ما جرىٰ ذكره أولىٰ مما لم يكن له ذكر ما لم تكن هناك قرينة تشير إلىٰ ذلك .
- توحيد مرجع الضمائر أولىٰ من تفكيكها ما لم تكن هناك قرينة تدل علىٰ ذلك .
- السياق له دور مهم في تحديد وترجيح مرجع الضمير سواء السياق السابق أو اللاحق أو كلاهما معًا .
- ما لا يحتاج إلىٰ تقدير في عود الضمير أولىٰ مما يحتاج إلىٰ تقدير.

ثالثًا : الملاحظ أن معظم المواضع التي يختلف فيها مرجع الضمير تدور حول ضمير الغائب .

رابعًا : بعض الأحاديث النبوية لها أثر في تحديد وترجيح مرجع الضمير.

خامسًا : يستدل ببعض الآثار المروية عن الصحابة والتابعين في تحديد وترجيح مرجع الضمير، وتنوع الوقف والابتداء .

سادسا : بعض القراءات الشاذة لها دور مهم في تحديد وترجيح مرجع الضمير، وتنوع الوقف والابتداء .

سابعًا : للوجوه الإعرابية أثر بارز في ترجيح مرجع الضمير وتحديد الوقف ونوعه .

ثامنًا : هناك مواضع أضافت معنىٰ جديدًا باختلاف مرجع الضمير، لكن لا يمكن الوقف عليها أو وضع علامة وقف لها في المصاحف؛ لشدة التعلق اللفظي فينبغي أن ينبه القارئ بالوقف عليها للإشارة إلىٰ هذه المعاني، لكن يبدأ بما قبلها للتعلق اللفظي، وبذلك يكون جمع بين الأمرين بيان المعنىٰ وتمام الوقف .

تاسعًا : يكشف هذا الموضوع عن جانب مهم من جوانب إعجاز القرآن حيث إنه مع اختلاف مرجع الضمير وتعدده إلا أن ذلك لا يؤدي إلىٰ تعارض أو تناقض في نظم القرآن الكريم .

عاشرًا : ينبغي إعادة النظر في بعض علامات الوقف في المصاحف وخاصة المواضع التي يختلف الوقف فيها باختلاف مرجع الضمير .

وفي الختام أسأل الله تعالىٰ أن يتقبل مني هذا العمل وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن يوفقني لخدمة كتابه والعمل به .

﴿...وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴿٨٨﴾﴾ [هود]

وصل اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أهم المصادر والمراجع

أولاً : الرسائل العلمية :

١. «**الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء**» لعبد الله بن محمد بن عبد الله النكزاوي، رسالة دكتوراه بكلية القرآن الكريم ـ الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، تحقيق ودراسة/ أحمد سيد محمد إلياس.

٢. «**المرشد في الوقف والابتداء** » تأليف أبي محمد الحسن بن علي بن سعيد العماني، من أول الكتاب إلىٰ آخر سورة النساء، رسالة ماجستير بكلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرىٰ ـ دراسة وتحقيق/ هند بنت منصور بن عون العبدلي .

٣. «**المرشد في الوقف والابتداء**» للإمام أبي محمد الحسن بن علي العماني، من بداية سورة المائدة إلىٰ آخر سورة الناس، تحقيق ودراسة الطالب/ محمد بن حمود بن محمد الأزوري، رسالة ماجستير، كلية أصول الدين ـ جامعة أم القرىٰ .

٤. «**الهادي في معرفة المقاطع والمبادي**» للإمام أبي العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني العطار، دراسة وتحقيق/ سليمان بن حمد الصقري، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ كلية أصول الدين، قسم القرآن وعلومه .

٥. «**وصف الاهتداء في الوقف والابتداء**» للإمام برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري، رسالة ماجستير بكلية القرآن الكريم ـ جامعة الأزهر، تحقيق ودراسة د: الصافي صلاح الصافي .

ثانيًا : الكتب والمراجع المطبوعة :

٦. «**أحكام القرآن**» للقاضي محمد بن عبد الله بن العربي، علق عليه: محمد عبد القادر عطا، ط. دار الكتب العلمية ـ بيروت، لبنان، ط. الثالثة ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م .

٧. «**إعراب القرآن وبيانه**» لمحيي الدين بن أحمد مصطفىٰ درويش، الناشر/ دار الإرشاد للشؤون الجامعية ـ حمص ـ سوريا، ط. الرابعة ١٤١٥ هـ.
٨. «**إيضاح الوقف والابتداء**» لمحمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق ١٩٧١م.
٩. «**البحر المحيط في التفسير**» لمحمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، تحقيق/ صدقي محمد جميل، ط. دار الفكر ـ بيروت ١٤٢٠هـ.
١٠. «**البرهان في علوم القرآن**» لبدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. دار إحياء الكتب العربية،ط. الأولىٰ ١٩٥٧م.
١١. «**تاريخ ابن عساكر**» لأبي القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر، ط. دار الفكر ـ بيروت، تحقيق/ محب الدين العمروي ١٤١٥هـ.
١٢. «**التحرير والتنوير**» لمحمد الطاهر بن محمد بن الطاهر بن عاشور، ط. الدر التونسية للنشر ـ تونس ١٩٨٤م.
١٣. «**تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن**» لأحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، تحقيق الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي، الناشر. دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان، ط. الأولىٰ ١٤٢٢ ـ ٢٠٠٢م.
١٤. «**تفسير الرازي = مفاتيح الغيب**» لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين الرازي، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط. الثالثة ١٤٢٠هـ.
١٥. «**تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**» لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط. الثالثة ١٤٠٧هـ.

١٦. «**تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**» لأبي السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفىٰ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت .

١٧. «**تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن**» لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي، تحقيق/ أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، ط٢: دار الكتب المصرية: ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م .

١٨. «**تفسير ابن كثير = تفسير القرآن العظيم**» لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق/ سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط. الثانية ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م .

١٩. «**تقييد وقف القرآن الكريم**» لمحمد بن أبي جمعة الهبطي، دراسة وتحقيق د/ الحسن بن أحمد وكاك، ط. مكتبة الهداية . دار ابن حزم .

٢٠. «**جامع البيان في تأويل القرآن**» لمحمد بن جرير بن يزيد أبي جعفر الطبري، تحقيق/ أحمد محمد شاكر، ط١: ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م .

٢١. «**الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**» لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم ـ دمشق .

٢٢. «**دلائل النبوة**» لأحمد بن الحسين بن علي بن موسىٰ البيهقي، تحقيق/ عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، دار الريان للتراث، ط. الأولىٰ ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م .

٢٣. «**روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**» لشهاب الدين محمود بن عبدالله الآلوسي، تحقيق/ علي عبد الباري عطية، ط. دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط. الأولىٰ ١٤١٥هـ .

٢٤. «**زاد الميسر في علم التفسير**» لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق/ عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط. الأولىٰ ١٤٤٢هـ .

٢٥. «**سنن الترمذي**» لمحمد بن عيسىٰ بن سورة بن موسىٰ الضحاك الترمذي، تحقيق/ بشار عواد معروف، ط. دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ١٩٩٨م .
٢٦. «**الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**» لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط. الرابعة ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م .
٢٧. «**صحيح البخاري**» لمحمد بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري، تحقيق/ محمد زهير الناصر، ط١: دار طوق النجاة١٤٢٢هـ .
٢٨. «**صحيح مسلم**» لأبي الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتاب العربي، ط. الأولىٰ ١٣٧٤هـ = ١٩٥٥م .
٢٩. «**علل الوقوف**» للإمام أبي عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي، دراسة وتحقيق د/ محمد بن عبد الله العيدي، مكتبة الرشد ـ السعودية، ط. الثانية ١٤٣٧هـ = ٢٠٠٦م .
٣٠. «**العين**» لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، ط.دار ومكتبة الهلال .
٣١. «**فتح القدير**» لمحمد بن علي بن عبد الله الشوكاني، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب ـ دمشق ـ بيروت، ط. الأولىٰ ١٤١٤هـ .
٣٢. «**القطع والائتناف**» لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق/ د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، الناشر. دار عالم الكتب ـ السعودية، ط. الأولىٰ ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م .
٣٣. «**لطائف الإشارات لفنون القراءات**» للإمام أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني، تحقيق/ مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد للطباعة المصحف الشريف، ط١ : ١٤٣٤هـ .

٣٤. «**المجيد في إعراب القرآن المجيد**» لإبراهيم بن محمد بن إبراهيم القيسي الصفاقسي، تحقيق حاتم صالح الضامن، الناشر. دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ط. الأولىٰ ١٤٣٠هـ.

٣٥. «**المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**» لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية، تحقيق/ عبد السلام عبد الشافي محمد، ط١: دار الكتب العلمية، بيروت : ١٤٢٢هـ.

٣٦. «**مختصر شواذ القراءات**» لابن خالويه مكتبة المتنبي ـ القاهرة.

٣٧. «**مرجع الضمير في القرآن الكريم، مواضعه وأحكامه وأثره في المعنى والأسلوب**» دكتور/ محمد حسنين صبره، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ـ القاهرة ٢٠٠١م.

٣٨. «**المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**» لأحمد بن محمد بن علي الفيومي، المكتبة العلمية.

٣٩. «**معاني القرآن**» لأبي زكريا يحيىٰ بن زياد بن عبد الله الفراء، تحقيق/ أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط١، نشر: المصرية للتأليف والترجمة ـ مصر.

٤٠. «**المعجم الوسيط**» مجمع اللغة العربية ـ القاهرة. دار الدعوة.

٤١. «**المغني في القراءات**» لمحمد بن أبي نصر بن أحمد الدهان النوزاوازي، تحقيق د/ محمود بن كابر بن عيسىٰ الشنقيطي، الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه. ط. الأولىٰ ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

٤٢. «**مقاييس اللغة**» لأحمد بن فارس، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، ط. دار الفكر ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

٤٣. (38) «**المكتفى في الوقف والابتدا**» لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر، أبي عمرو الداني، تحقيق/ محيي الدين عبد الرحمن رمضان، ط. دار عمار ـ الأردن، ط. الأولىٰ ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

٤٤. «**منار الهدى في بيان الوقف والابتدا**» لأحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني، تحقيق/ عبد الرحيم الطرهوني، ط. دار الحديث ـ القاهرة ٢٠٠٨م .

٤٥. «**النشر في القراءات العشر**» للإمام محمد بن محمد بن الجزري، ط. دار الكتب العلمية، ط. الأولىٰ ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م .

٤٦. «**النكت والعيون = تفسير الماوردي**» لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب الماوردي، تحقيق/ السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، ط. دار الكتب العلمية، ـ بيروت ـ لبنان .

٤٧. «**نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد**» لمحمد مكي نصر الجريسي، ط١: مكتبة الآداب، القاهرة: ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

٤٨. «**الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنونه**» لمكي بن أبي طالب، مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي ـ جامعة الشارقة، الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة ـ كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ـ جامعة الشارقة، ط. الأولىٰ ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م .

٤٩. «**الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم**» د/ عبد الكريم إبراهيم صالح، دار السلام للطباعة والنشر، ط. الثالثة ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م .

٥٠. «**وقف البيان في القرآن الكريم دراسة مصطلحية**» د. محمود بن عبد الجليل رُوزن، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، العدد الثالث عشر ـ السنة التاسعة .

فهرس

م	الموضوع	صفحة
١	**ملخص البحث**	٧٢
٢	**المقدمة**	٧٤
٣	**أهمية الموضوع وأسباب الكتابة فيه**	٧٥
٤	**الدراسات السابقة**	٧٥
٥	**منهج البحث**	٧٦
٦	**خطوات البحث**	٧٦
٧	**خطة البحث**	٧٧
٨	**تمهيد : تعريف الضمير والوقف والابتداء**	٨٠
٩	**المطلب الأول : قوله تعالى :** (هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ ...)	٨٥
١٠	**المطلب الثاني : قوله تعالى :** (. وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمۡ وَأَنتَ فِيهِمۡۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمۡ وَهُمۡ يَسۡتَغۡفِرُونَ ..)	٨٦
١١	**المطلب الثالث : قوله تعالى :** (فَلَا تَظۡلِمُواْ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمۡ)	٩٠
١٢	**المطلب الرابع : قوله تعالى :** (فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيۡهِ)	٩٤
١٣	**المطلب الخامس : قوله تعالى :** (ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيۡرِ عَمَدٖ تَرَوۡنَهَا)	٩٩
١٤	**المطلب السادس : قوله تعالى :** (إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ)	١٠٢
١٥	**المطلب السابع : قوله تعالى :** (يَخۡرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٞ مُّخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ فِيهِ شِفَآءٞ لِّلنَّاسِ)	١٠٤
١٦	**المطلب الثامن : قوله تعالى :** (وَمَسَٰجِدُ يُذۡكَرُ فِيهَا ٱسۡمُ ٱللَّهِ كَثِيرٗا)	١٠٧
١٧	**المطلب التاسع : قوله تعالى :** (هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ مِن قَبۡلُ)	١٠٩
١٨	**المطلب العاشر : قوله تعالى :** (ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ فِيهَا مِصۡبَاحٌ)	١١٣
١٩	**المطلب الحادي عشر : قوله تعالى :** (مُسۡتَكۡبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرٗا تَهۡجُرُونَ)	١١٧
٢٠	**المطلب الثاني عشر : قوله تعالى :** (تَحِيَّتُهُمۡ يَوۡمَ يَلۡقَوۡنَهُۥ سَلَٰمٞۚ وَأَعَدَّ لَهُمۡ أَجۡرٗا كَرِيمًا)	١٢٢
٢١	**المطلب الثالث عشر :قوله تعالى :** ﴿ لِّتُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلًا ٩ ﴾	١٢٤
٢٢	**الخاتمة :**	١٢٧
٢٣	**فهرس المصادر والمراجع**	١٢٩
٢٤	**فهرس الموضوعات**	١٣٥